جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تكريت
كلية الآداب

E-ISSN: 2663-8118 P-ISSN: 2074-9554

مجلة آداب الفراهيدي

مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الآداب
جامعة تكريت

المجلد (١٤) العدد (٥٠) حزيران ٢٠٢٢م، القسم الثاني

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ـ بغداد ١٦٠٢ لسنة ٢٠١١

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
and Scientific Research
Tikrit University
College of Arts

E-ISSN: 2663-8118 P-ISSN: 2074-9554

Journal of Al - Farahidi's Arts

A Quartly Academic Jornal Of The College of Arts
Tikrit University

Vol (14) No (50) June 2022, Second Part

Deposit number at Books and Documents
House - Baghdad 1602 of 2011

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تكريت

مجلة آداب الفراهيدي

مجلة علمية محكّمة فصلية تصدر عن كلية الآداب
بجامعة تكريت

الترقيم الدولي للطباعة الورقية: ٩٥٥٤ – ٢٠٧٤

الترقيم الدولي للنشر الإلكتروني: ٨١١٨ – ٢٦٦٣

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد: ١٦٠٢ لسنة: ٢٠١١

المجلد (١٤) العــدد (٥٠) حزيران ٢٠٢٢ القسم الثاني

مجلة آداب الفراهيدي

أ.د. سعد سلمان المشهداني — **رئيس التحرير**

أ. د. نافع حماد محمد — **مدير التحرير**

هيئة التحرير:

١. أ. د. تيسير احمد أبو عرجة | جامعة البترا / كلية الاعلام - الأردن — عضواً
٢. أ. د. صالح بن عبد الله بن عبد المحسن | جامعة ام القرى / كلية الدعوة وأصول الدين السعودية — عضواً
٣. أ. د. محمود سليمان علم الدين | جامعة القاهرة / كلية الاعلام - مصر — عضواً
٤. أ.د. يحيى بن احمد بن محمد آل سعد | جامعة ام القرى / كلية الدعوة وأصول الدين السعودية — عضواً
٥. أ. د. منجد مصطفى بهجت | الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا — عضواً
٦. أ. د. حنان رضا عبد الرحمن | الجامعة المستنصرية / كلية الآداب - العراق — عضواً
٧. أ. د. صفاء مجيد عبد الصاحب | جامعة الكوفة - العراق — عضواً
٨. أ. د. محسن عبود كشكول | الجامعة العراقية / كلية الاعلام - العراق — عضواً
٩. أ. د. مجيد خير الله الزاملي | جامعة واسط - العراق — عضواً
١٠. أ. د. خليل خلف حسين | جامعة تكريت / كلية الآداب - العراق — عضواً
١١. أ. د. صلاح ساير فرحان | جامعة تكريت / كلية الآداب - العراق — عضواً
١٢. أ. د. مهند احمد حسن | جامعة تكريت / كلية الآداب - العراق — عضواً
١٣. أ. م. د. داليا خليل مزهر | وزارة التربية والتعليم العالي - لبنان — عضواً
١٤. أ. م. د. ياسر محمد عبد الرحمن طرشاني | جامعة المدينة العالمية / كلية العلوم الإسلامية ماليزيا — عضواً
١٥. أ. م. د. إخلاص محمود عبد الله | جامعة الموصل / كلية الآداب - العراق — عضواً
١٦. أ. م. د. أسماء عبد الله غني | جامعة بغداد / كلية الآداب - العراق — عضواً
١٧. أ. م. د. خديجة أدري محمد | جامعة تكريت / كلية الآداب - العراق — عضواً
١٨. أ. م. د. عدنان عطية محمد | جامعة تكريت / كلية الآداب - العراق — عضواً
١٩. أ. م. د. فواز نصرت توفيق | جامعة تكريت / كلية الآداب - العراق — عضواً

شروط النشر:

١. ان يكون البحث مطبوعاً على الحاسوب، وتزود هيئة التحرير بثلاث نسخ منه مع نسخة على قرص ليزري (CD).

٢. ان لا تزيد عدد صفحات البحث عن (٢٥) صفحة ولا تقل عن (١٥) صفحة من الحجم العادي (A4) ويستثنى من ذلك النصوص المحققة على ان يدفع الباحث مبلغ (١٠) عشرة الاف دينار عن كل صفحة إضافية إذا كان البحث يزيد عن ٢٥ صفحة للبحوث داخل العراق و٨ دولارات امريكي للبحوث خارج العراق.

٣. يمكن ان يكون البحث جزءاً من رسالة الماجستير أو أطروحة الدكتوراه التي أعدها الباحث على ان يلتزم الباحث بوضعه على قالب المجلة واستكمال المعلومات المطلوبة باللغتين العربية

والانكليزية، وألا يكون قد سبق نشره على أي نحو كان أو تمَّ إرساله للنشر في مجلة أخرى ويتعهد الباحث بذلك خطياً.

٤. أن يكون البحث ضمن الاختصاصات الانسانية ومن ضمن ابواب المجلة الستة الثابتة.

٥. كل بحث يجب ان يشمل على أحد المراجع الاجنبية، واعتماد مجلة آداب الفراهيدي كمصدر للاقتباس (مصدرين على الاقل)، تكون نسبة ٥٠٪ من مصادر البحث حديثة النشر وتقع ضمن السنوات العشرة الأخيرة.

٦. يعطى الباحث مدة أقصاها أسبوعين لإجراء التعديلات على بحثه ان وجدت، وللمجلة بعد ذلك الغاء الملف البحثي تلقائيا في حال تجاوز المدة المذكورة اعلاه.

٧. يخطر أصحاب البحوث بالقرار حول صلاحيتها للنشر أو عدمها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تأريخ وصوله لهيئة التحرير.

٨. لا ترد الأبحاث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

٩. يلتزم الباحث بدفع أجور النشر المقررة والبالغة ١٠٠ ألف دينار عراقي داخل العراق إذا كان عدد صفحاته اقل من (٢٥) صفحة وما زاد عن ذلك يدفع الباحث مبلغ (١٠) الاف دينار عن كل صفحة اضافية و١٠٠ دولار أمريكي خارج العراق إذا كان عدد صفحاته اقل من (٢٥) صفحة وما زاد عن ذلك يدفع الباحث مبلغ (٨) دولار عن كل صفحة اضافية وكذلك دفع مبلغ ٢٠ دولار لعمل استلال الكتروني للبحث.

١٠. يطبع البحث ببرنامج (Word)، وتوضع الرسوم أو الاشكال – إن وجدت – في مكانها من البحث على أن تكون صالحة من الناحية الفنية للطباعة.

١١. أن يكون البحث خالياً من الأخطاء اللغوية والنحوية والاملائية.

١٢. يجب اتباع الأصول العلمية والقواعد المرعية في البحث العلمي.

١٣. يجب أن تكون الخطوط كالآتي:

- **اللغة العربية:** نوع الخط (Simplified Arabic) حجم الخط (١٤).
- **اللغة الانكليزية:** نوع الخط (Times New Roman) حجم الخط (١٤).

١٤. عمل الهوامش يكون بنظام تلقائي (تعليقات ختامية) في نهاية البحث، ويكون الترقيم مستمراً، مع التدقيق في تسلسل الترقيم.

مجالات النشر:

١. **البحوث العلمية:** تنشر المجلة البحوث العلمية الأصيلة والمخطوطات المحققة في مجال العلوم الإنسانية.

٢. **المؤتمرات والندوات العلمية:** تنشر المجلة بحوث المؤتمرات والندوات العلمية المحلية والعربية والعالمية والتي عقدت حديثاً في مجال العلوم الإنسانية وضمن ابواب المجلة الستة الثابتة.

ملاحظات النشر:

١. البحوث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء الباحثين ولا تعبر عن رأي المجلة.
٢. ترتيب البحوث في المجلة يخضع لاعتبارات فنية.
٣. تستبعد المجلة أي بحث مخالف لقواعد النشر أو الذي يرفض من قبل الخبراء.
٤. يعطى الباحث نسخة مستله من بحثه.

العنوان البريدي:

جمهورية العراق، محافظة صلاح الدين، مدينة تكريت | جامعة تكريت، كلية الآداب، مجلة آداب الفراهيدي.

معلومات الاتصال
http://www.jaa.tu.edu.iq jaa@tu.edu.iq dr.saadsalman@tu.edu.iq

المحتويات

ت	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة من	الصفحة الى
بحوث ودراسات اللغة العربية وآدابها				
١	البنية السردية في رواية (آن) للكاتبة وفاء عبد الرزاق	أ. د. عبد الرحمن مرضي علاوي	١	٢٠
٢	مخطوطة بحر النيل ومن أين مجراهُ وينبوعهُ - دراسة وتحقيق	أ. م. د. وسن حسين محميد	٢١	٥٤
٣	تحولات الشخصية في النص المسرحي العراقي – "حسين رحيم" أنموذجاً	م. د. نادية حازم دحام	٥٥	٧٩
٤	النظم والأسلوب - قراءة جديدة في نظرية الإعجاز القرآني	أ. م. د. محمد حسن مصطفى	٨٠	١٠٦
٥	عتبة اسم الكاتب في النقد المعاصر قراءة في الجهد الأكاديمي العراقي	خالد عامر عبد الرزاق أ. د. أيسر محمد فاضل	١٠٧	١١٨
٦	الاتساق النصي في النص القرآني، سورة الفتح أنموذجا	م. م. مؤيد صالح حبيب	١١٩	١٤٠
البحوث والدراسات التاريخية والآثارية				
٧	المصدر Aḫāzu (الأخذ) واشتقاقاته في اللغة الأكدية - دراسة دلالية	أ. م. د. عبد الله علي محمد التميم	١٤١	١٥٩
٨	الخراج من خلال كتاب الأحكام السلطانية لأبي يعلي (توفي: ٤٥٨ هـ / ١٠٦٦ م)	أ. م. د. كريم علي فليح	١٦٠	١٧٨
٩	المناصب العليا في الدولة السلجوقية (٤٢٩ - ٥٥٥ هـ / ١٠٣٧ - ١١٥٧ م)	م. د. صدام حسين خضير	١٧٩	١٩٥
١٠	الخبراء والمستشارين البريطانيين في تجارة العراق ١٩٣٢-١٩٤٥	م. م. ندى شهاب محمد هديب أ. م. د. إياد ناظم جاسم	١٩٦	٢١٨
بحوث ودراسات الجغرافية التطبيقية				
١١	نمذجة خرائط مراقبة التوسع العمراني لمدينة الطوز وتدهور الغطاء الأرضي لها للفترة ١٩٩٠-٢٠٢٠	أ. د. محمود حمادة صالح م. د. فائق حسن محميد أ. م. د. منهل عبد الله حمادي	٢١٩	٢٣٢
١٢	التغيير العشوائي للاستخدام السكني وانعكاساته على بيئة مدينة بغداد	أ. سوسن صبيح حمدان	٢٣٣	٢٤٧
١٣	التحليل الجغرافي لطريق الرشيد / الدورة - دراسة في جغرافية النقل	أ. م. د. عبد الستار عبود كاظم أ. م. د. سماح صباح علوان	٢٤٨	٢٦٦
١٤	التباين المكاني لمشاريع تربية الدواجن في ناحية كنعان لسنة ٢٠٢٠: المشكلات والحلول	م. جاسم محمد زغير	٢٦٧	٢٨٦
١٥	الجغرافية الطبية في كتابات العرب والمسلمين - دراسة في الفكر الجغرافي العربي الإسلامي	نور فيصل عبد اللطيف أ. م. د. محمد فزع عبيد	٢٨٧	٣٠٧
البحوث والدراسات الإعلامية والسياسية				
١٦	تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في سلوك الزبون - بحث استطلاعي للشركات السياحية في بغداد	هبة عمار الكبيسي م. د. نور خليل إبراهيم	٣٠٨	٣٣٢

ت	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة من	الصفحة الى
	الدراسات الاجتماعية والفكرية			
١٧	منهج السلف في الموازنة بين الأولويات في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - دراسة مقاصدية	أ. د. خيرية بنت عمر هوساوي	٣٣٣	٣٦٩
١٨	أثر العرف في أحكام الخطبة والزواج في الإسلام	د. إبراهيم بن مصطفى قبيسي	٣٧٠	٣٩٠
١٩	الاتجاه العقلاني عند الشيخ محمد عبده	د. محمد بن سامي بن إسماعيل منياوي	٣٩١	٤١٣
٢٠	أثر إستراتيجية (KUD) في اكتساب المفاهيم الإسلامية لدى طلاب الأول متوسط في مادة القرآن الكريم والتربية الإسلامية	م. د. سعد محمد خضير	٤١٤	٤٣٦
٢١	أثر أنموذج بوسنر في اكتساب المفاهيم الاجتماعية لدى تلاميذ الصف الخامس الابتدائي	م. د. سعد مصطفى علي	٤٣٧	٤٦٠
٢٢	الكفاءة العاطفية وعلاقتها بتحقيق الأهداف لدى طلبة المرحلة الإعدادية	م. د. أزهر عثمان ذنون	٤٦١	٤٨٤
٢٣	فاعلية برنامج تدريبي قائم على عادات العقل في تنمية مهارات التفكير الناقد لمدرسي مرحلة الإعدادية	م. د. حسين علي صالح	٤٨٥	٤٩٩
٢٤	فاعلية المحطات التعليمية في تحصيل طلبة قسم العلوم التربوية والنفسية لمادة أسس التربية	م. قائد محمود عبد شيخ	٥٠٠	٥١٥
	دراسات في الترجمة وفنونها			
٢٥	*David Auburn's Proof - A Thematic Study*	صفا فاضل عباس أ. د. أنسام رياض عبد الله	٥١٦	٥٢٢
٢٦	*Generalized Conversational Implicature in the Indefinite Noun "Nafs نفس": Some Selected Quranic Texts with Reference to Translation*	م. م. ميسون كاظم علي م. م. هيبت حاتم جاسم	٥٢٣	٥٤٠
٢٧	*Problems of Translating English Elliptical Structures by Iraqi Students of Translation*	م. م. زهراء أحمد عثمان	٥٤١	٥٤٩
٢٨	*Kate Chopin's Portrait of a Wife as a Free Woman in The Story of an Hour*	م. م. منيبة خلف محميد	٥٥٠	٥٥٦

British Experts and Advisors in Iraq Trade 1932-1945

Assistant Lecturer: Nada Shihab Mohammad Hudaib *
Assistant Professor Dr: Eyad Nathim Jassem [1]

University of Anbar
College of Arts
Department of History

الخبراء والمستشارين البريطانيين في تجارة العراق ١٩٣٢-١٩٤٥

المدرس المساعد: ندى شهاب محمد هديب *

الأستاذ المساعد الدكتور: إياد ناظم جاسم [1]

جامعة الأنبار

كلية الآداب - قسم التاريخ

العراقية
المجلات الاكاديمية العلمية
IRAQI Academic Scientific Journals

Journal of Al-Frahedis Arts, Tikrit University | Vol (14) Issue (50) Part II | June 2022 | Pages (196-218)

ISSN: 2663-8118 (Online) | ISSN: 2074-9554 (Print)

Journal of Al-Frahedis Arts

Article Available Online: Iraqi Scientific Academic Journals, Open Journals System

Asst. Lecturer. Nada Shihab Mohammad Hudaib *
E-Mail: nada.shehab300@gmail.com
Mobile: +9647821858181

Asst. Prof. Dr. Eyad Nathim Jassem [1]
E-Mail: eyadprince0@gmail.com
Mobile: +9647902828485

Department of History *
College of Arts
University of Anbar
Al-Anbar
Iraq

Department of History [1]
College of Arts
University of Anbar
Al-Anbar
Iraq

***Keywords*:**
- Iraq
- Experts
- Trade
- British

A R T I C L E I N F O

Article History:
Submitted: 15/08/2021
Accepted: 15/09/2021
Published: 08/09/2022

Tikrit University / College of Arts / Journal of Al-Frahedis Arts Tikrit University / College of Arts / Journal of Al-Frahedis Arts Tikrit University / College o

British Experts and Advisors in Iraq Trade 1932-1945

A B S T R A C T

The research gives a perception of the role of British experts and advisors in Iraqi trade 1932-1945, as the growth of the Iraqi state and its exercise of power relied heavily on British experts and advisors, especially in the early years of the establishment of the Iraqi state, but their role soon diminished with the development of the state and the building of the Iraqi functional staff As we presented the role of Britain through consultants, experts, employees and companies in directing the commercial policy of Iraq towards concentration in the British markets, as Western institutions obtained monopolistic concessions to export Iraqi agricultural and oil products from them, and freedom of trade was established in Iraq and the British markets, and this trade with markets other than British.

© 2009 - 2022 College of Arts | Tikrit University

* *Corresponding Author:* *Asst. Lecturer. Nada Shihab Mohammad Hudaib | Department of History, College of Arts, University of Anbar | Al-Anbar, Iraq | E-Mail: nada.shehab300@gmail.com / Mobile: +9647821858181*

الخبراء والمستشارين البريطانيين في تجارة العراق ١٩٣٢-١٩٤٥

م. م. ندى شهاب محمد هديب *
البريد الكتروني: nada.shehab300@gmail.com
رقم الجوال: +9647821858181

أ. م. د. إياد ناظم جاسم [1]
البريد الكتروني: eyadprince0@gmail.com
رقم الجوال: +9647902828485

قسم التاريخ *
كلية الآداب
جامعة الأنبار
الأنبار
العراق

قسم التاريخ [1]
كلية الآداب
جامعة الأنبار
الأنبار
العراق

الكلمات المفتاحية:
- العراق
- الخبراء
- التجارة
- بريطانيا

الملخص

يعطي البحث تصوراً عن دور الخبراء والمستشارين البريطانيين في التجارة العراقية ١٩٣٢-١٩٤٥، إذ كان نمو الدولة العراقية وممارستها للسلطة اعتمد كثيراً على الخبراء والمستشارين البريطانيين ولاسيما في السنوات الاولى من قيام الدولة العراقية، الا ان دورهم سرعان ما تقلص مع تطور الدولة وبناء الملاكات الوظيفية العراقية، إذ عرضنا دور بريطانيا من خلال المستشارين والخبراء والموظفين والشركات في توجيه السياسة التجارية للعراق نحو التمركز في الاسواق البريطانية، اذ حصلت المؤسسات الغربية على امتيازات احتكارية لتصدير المنتجات العراقية الزراعية والنفطية منها، وقامت حرية التجارة في العراق والاسواق البريطانية، ومنعت هذه التجارة مع الاسواق غير البريطانية.

© ٢٠٠٩ - ٢٠٢٢ كلية الآداب | جامعة تكريت

معلومات المقالة:

تاريخ المقالة:
قدمت: ٢٠٢١/٠٨/١٥
قبلت: ٢٠٢١/٠٩/١٥
نشرت: ٢٠٢٢/٠٩/٠٨

جامعة تكريت / كلية الآداب / مجلة آداب الفراهيدي جامعة تكريت / كلية الآداب / مجلة آداب الفراهيدي جامعة تكريت / كلية الآداب / مجلة آداب

المقدمة

أكتسب العراق أهمية كبرى في السياسة البريطانية منذ بداية النشاط البريطاني في القرن السابع عشر لأهميته الاقتصادية والاستراتيجية بالنسبة للسياسة البريطانية، والتي تتمحور في موقع العراق على الخليج العربي الذي هو جزء من طريق الهند الحيوي لمواصلات بريطانيا، فضلا عن التنافس الاستعماري بين بريطانيا والدول الاوربية من اجل الحصول على مناطق نفوذ جديدة ، إذ كان الجانب المادي الاقتصادي السبب الكبير والواضح من وجهة النظر الاستعمارية في احتلال بريطانيا للعراق وفق إستراتيجية بنيت على اساس ايجاد الاسواق الجديدة والمواد الاولية والزراعية فضلا عن المواد المعدنية والتي من اهمها النفط .

قسم البحث الى مقدمة ومبحثان وخاتمة تضمن المبحث الاول التجارة في العراق واسهامات البريطانيون فيها, اما المبحث الثاني فتطرق الى دور المستشارين في السياسة العراقية في اثناء الحرب العالمية الثانية , ودور الخبراء والمستشارين في تجارة العراق خلال مدة البحث واسهامهم في حركة الاستيراد والتصدير فضلاً عن توجيه تجارة العراق الخارجية ولاسيما نحو بريطانيا كما عرضنا الوضع المالي والاقتصادي خلال اعوام الحرب, لنصل في نهاية البحث الى اهم الاستنتاجات التي جاء بها البحث

المبحث الاول: التجارة:

شهدت التجارة الخارجية نشاطا ملحوظا في حركة الاستيراد والتصدير خلال مدة البحث، وانتعشت تجارة الصادرات للمنتجات الزراعية نتيجة تطور وتحسن الانتاج الزراعي، ولاسيما الحبوب التي زاد انتاجها بمقدار نصف مليون طن في الاعوام الاخيرة من العقد الرابع من القرن العشرين[١]، كما نشطت تجارة التمور والصوف والقطن الذي سجلت صادراته نسبة ٦٠ بالمائة عما سبقها من اعوام الانتداب، واستحوذت بريطانيا على الجزء الاكبر من الصادرات العراقية التي الفت نسبة ٢٥ بالمائة من مجموع صادرات العراق وجاء ذلك لربط تجارة العراق ببريطانيا مباشرة[٢]، وتاتي بعدها الولايات المتحدة الامريكية، إذ استوردت من العراق نحو ١٦.٢ بالمائة من قيمة اجمالي الصادرات العراقية ولاسيما التمور وامعاء الحيوانات وعرق السوس، ثم تاتي بعدها الهند بنحو ١٠ بالمائة من قيمة الصادرات السنوية للعراق للمدة ١٩٣٣-١٩٣٩[٣] .

جدول بالصادرات العراقية واقيامها بآلاف الدنانير العراقية [٤]

أنواع الصادرات	عام ١٩٣٣		عام ١٩٣٨		عام ١٩٣٩		حصة بريطانيا		
	طن	القيمة	طن	القيمة	طن	القيمة	٩٣٣	٩٣٨	٩٣٩
حنطة شعير	١٧٣.٢٤١	٥٠٨	٢٥٨.٦٨٠	١.١٥٨	٢٨٦.٦٠٨	١.٠١٥	٢١٩	٦٣١	٥٤٠
تمور	١١٤٣٠٠	٨٣٥	١٨٥.٥٥٠	٨٨٧	١٤٨.٢٦٢	٩.٦٣	١١٣	١٠٦	٢٤٥
صوف	٣٦٧٦	١٣٢	٤.٥٥٩	٤٣٨	٩.٠١٨	٦٣١	٨	١	٤
قطن	١٨٨	٧	٣.٦٥٠	٢١٨	٤.٤٦٣	١٢٢	٧	٦	٨
حيوانات	٣٨٠٥٣راس	٧٤	٢١٦٠٠٠راس	١٨٥	٣٢٠٠٠٠	١٥٥	–	–	–

امعاء	٨٧	٣٧	٢٠٤٥٠٠٠ امعاء	١١٢	٢١٢٥٠٠٠امعاء	٣٣	–	–	–
جلود	٢٢٦٤	١٤٨	١٧٢١	١٨٥	٢٠١٧٠	١٥٥	٨٨	٧٥	٦٢
بضائع أخرى	–	١١٢	–	٥٦	–	٦٥٥	٢	٣٧	١٦
المجموع		١.٨٥٣		٣.٦٨٩		٣.٧٥٩	٠٠١	٨٧١	٩٠٥

من خلال هذا الجدول يتضح حجم الصادرات العراقية والتي تدل على نشاط حركة التجارة الخارجية، فضلا عن حصة بريطانيا من تلك الصادرات، التي يبدوا ان بريطانيا ومن خلال خبرائها ومستشاريها في العراق استطاعت ان تسيريها لصالحها من خلال استثثار شركاتها بالعقود والصفقات.

اما في جانب الاستيراد فقد عمل المستشارين والخبراء البريطانيين على زيادة مستوردات العراق من البضائع البريطانية عن طريق شركاتهم التجارية التي اخذت تستأثر بجزء مهم من اجمالي استيراد العراقيين واصحاب الشركات التجارية المحلية وقد ادى النفوذ السياسي البريطاني دورا رئيسياً في ترويج مصالح واعمال الشركات البريطانية العاملة في العرق[٥]، اذ عملت بريطانيا على ابتزاز ارباح العراق من العوائد النفطية لأجل زيادة استيراداته وحصرها بالأسواق البريطانية ولاسيما استيراد الحديد والفولاذ والمكائن والآلات والسيارات والمنسوجات والاسمنت والاخشاب فكان ذلك سببا في تسريب الاموال الى الخارج وضعف القوة الشرائية وتكدس البضائع المستوردة في المستودعات والمخازن[٦] .

كانت معظم الشركات التجارية العاملة في العراق بريطانية المنشأ واستأثرت هذه الشركات خلال مدة البحث بالجزء الاكبر من استيراد العراق، ولاسيما المواد التموينية الضرورية من الشاي والسكر والمنسوجات، وكانت تمنح العقود لتلك الشركات بتأثير البريطانيين، فاستأثرت الشركات التالية بتجارة الشاي وهي شركة فرانك سي ستريك Frank C Strick Company وشركة اندرو وير Andrew Weir وشركة الشرقية الافريقية المحدودة Eastern African Ltd ، كما استأثرت بتجارة السكر شركة بروك يوند Brooke Yound وشركة اندرو وير ومخازن التجهيزات العامة البريطانية، اما شركات امباير امبريوم Empire empire ، وفروتر يولمان Frutter Ullmann، وجي ايس فارنا G.I.S.Varna، استأثرت بتجارة المنسوجات[٧] .

جدول استيرادات العراق بألاف الدنانير وحصة بريطانيا منها [٨]

	عام ١٩٣٨		عام ١٩٣٩		حصة بريطانيا	
	طن	القيمة	طن	القيمة	القيمة ١٩٣٨	القيمة ١٩٣٩
منسوجات قطنية وصوفية	٧١٠٠٠٠٠م٢	١.٥٢٧	٨٨١٦٠٠٠٠م٢	١.٥٩١	٣٤٢	٢١٩
الحديد والفولاذ والمكائن	٥١.٦١٢	١.٠٥٨	٤١.٩٢٥	٧٥٥	٦٢٤	٦٠٧
ادوات كهربائية	–	٢٤٢	–	٢٣١	٤٤	١٠٧
سكر	٤٣.٨٦٢	٥٠٥	٤٥.١٩٠	٥٥٤	٣٠	٤٧
سمنت	٧٨.٥٩٢	١٨٤	٥٧.١٠٩	١٥٧	٩٨	٧٥
سيارات	–	٧٦٥	–	٤٠٨	٥٤	١٦
شاي وقهوة	٤.١٨٤	٣٨٥	٤.٤٤٧	٣٨٤	–	–

مواد كيمياوية	–	١١٢	–	١٢٤	٥٦	٦٧
صابون	٣.٣٢٥	١٠٢	٢.٤٨٠	٦٧	–	–
اخشاب	–	٣٣٧	–	١٦٣	–	–
بضائع اخرى	–	٤.١٤٣	–	٣.٧١١	٤٠١	٢٧٨
المجموع		٩.٣٦٠		٨.١٨٥	٢.٨١٩	١.٩١٦

نلاحظ من الجدول في اعلاه حجم استيراد وما غلب عليه من استئثار بريطانيا بمجمل عمليات الاستيراد وعبر شركاتها التي كانت تعمل في العراق، وبالتالي نستطيع القول ان تلك الشركات لم يكن لها نصيب لولا دور المستشارين والخبراء البريطانيين الذين عملوا على ان يكون للشركات البريطانية الحصة الاكبر في الاستحواذ على التجارة الخارجية للعراق وما نتج عنه من ارباح كبيرة تعود بالنفع على الشركات والحكومة البريطانية .

تأثر العراق بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية ولاسيما حركة النقل والمواصلات التجارية، إذ انتاب العراق بوصفه جزء من هذا العالم شلل شبه تام في اسواقه التجارية من جراء ذلك فانقطعت حركة الاستيراد عن العراق عبر بلاد الشام، اثر امتناع فرنسا الدولة المنتدبة عليه عن تصدير المواد الغذائية والمواد الانشائية والاقمشة والالبسة من سوريا وانقطعت حركة الاستيراد من تركيا باستثناء بعض المواد كما توقفت تجارة الترانزيت عن طريق العراق الى اوربا[٩]، كما تأثرت حركة الصادرات العراقية الزراعية، ولاسيما الحبوب والتمور نتيجة الارباك في حركة المواصلات والنقل، اما الاسواق العراقية المحلية فقد شهدت هي الاخرى انعدام النظام في عملية العرض والطلب للسلع الضرورية المستوردة، بسبب تلاعب التجار بأسعارها بغية تحقيق المزيد من الارباح[١٠]، فتهافت الاهالي على ابتياع اضعاف ما يحتاجونه من تلك المواد، ولاسيما الشاي والسكر والقهوة والصابون، وادخارها بسبب الخوف من معاودة ايام الغلاء والجوع التي انتابت العراق ابان اعوام الحرب العالمية الاولى وما تركته من ويلات ودمار للمجتمع العراقي في تلك المدة[١١]، على الرغم من الارتفاع الذي طرأ على الاسعار[١٢]، ومما لا شك فيه ان وضع العراق المالي والاقتصادي عشية الحرب العالمية الثانية كان مستقرا مما يعكس مؤشرا جيدا لوضعه المالي والاقتصادي.

أولاً: الوضع المالي والاقتصادي خلال اعوام الحرب:

كان لقيام الحرب العالمية الثانية اثر سلبي في نمو وتطور اقتصاديات معظم دول العالم، إذ اجبرت ظروف وتطورات الحرب الدول المتحاربة على انفاق الاموال الطائلة لخدمة اغراض المجهود الحربي وتكييف صناعتها وتجارتها للأغراض العسكرية، فعملت على تحويل مصانعها الانتاجية السلمية الى مصانع عسكرية تنتج الآلات الحربية وقطع الغيار اللازمة، واثر ذلك بطبيعة الحال على في انتاج تلك الدول من المنتوجات القطنية والصوفية والآلات الزراعية والبضائع الاستهلاكية والمواد الصناعية المدنية المتطورة[١٣]، وعملت ظروف الحرب على ارباك حركة المواصلات الدولية واشتداد المخاطر البحرية، إذ بلغت خسائر بريطانيا من السفن التجارية من ايلول ١٩٣٩-شباط ١٩٤٠ بلغت ١٥٣ سفينة[١٤]، وارتفاع اجور النقل التجاري وكذلك اجور التامين البحري على السفن التجارية، واصبح الشحن البحري في اثناء الحرب مهمة صعبة بسبب النقص الكبير في عدد سفن الشحن التجارية من ناحية ولتعرض تلك السفن لهجمات الاطراف المتحاربة من ناحية اخرى[١٥]،

فقامت بريطانيا من جانبها بانقاص عدد سفنها التجارية العاملة خلال الاشهر الاولى من الحرب بنسبة ٦ بالمائة [١٦] .

اثرت الحرب على السياسة المالية والاقتصادية للعراق حينما توقفت عملية وضع البرامج الاقتصادية خلال اعوام الحرب ولاسيما في مجال التنمية، إذ تم الغاء البرنامج الثامن للتنمية لعام ١٩٣٩[١٧]، وهبطت تجارة التصدير من حيث الكميات من ٩٠ الى ٣٠ بالمائة عما كانت عليه قبل الحرب[١٨] .

وضعت بريطانيا في حساباتها الاستراتيجية ضرورة تأمين احتياجاتها من المواد الغذائية[١٩] لشعبها وقواتها العسكرية بما يحقق لها الصمود وتحقيق النصر، إذ واجهت نقصاً شديداً في مواد التموين نتيجة تطورات الحرب[٢٠]، وهبطت استيراداتها من المواد الغذائية من ٥٥ مليون طن الى ٢٣ مليون طن عام ١٩٤٣[٢١]، وبحكم العلاقة الخاصة بين العراق وبريطانيا فقد احتفظت بريطانيا بالموقع الاول بعلاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية مع العراق وتم ربطه خلال الحرب بعجلة المجهود الحربي، ومنذ بداية الحرب بدأت السفارة البريطانية في بغداد تحث المسؤولين العراقيين ولاسيما في وزارة المالية بوجوب سن القوانين واصدار التشريعات لأغراض المجهود الحربي، وقد اسهم العراق فعلاً في المجهود الحربي لصالح بريطانيا وحليفاتها منذ اندلاع الحرب، إذ تحملت الحكومة العراقية جميع الاعباء والمصروفات المالية الناجمة عن محطات النقل، إذ ارغم العراق على وضع جميع مرافق النقل النهري والبري في خدمة القوات البريطانية التي كانت تنقل بها المواد الحربية والتموينية بأجور تقل عن تعرفة النقل التجاري وبتخفيضات تعادل ضعف التخفيضات الممنوحة للجيش العراقي[٢٢]، كما تحمل العراق الاعباء المالية في انشاء مراكز الاتصالات السلكية واللاسلكية، وفي بناء المستشفيات وفي تعبيد الطرق وانشاء المساكن لخدمة اغراض المجهود الحربي البريطاني[٢٣] .

هيمنت بريطانيا من خلال عمل مستشاريها في الوزارات العراقية خلال اعوام الحرب وما بعدها على معظم صادرات العراق الزراعية من خلال وجود شركاتها التجارية وخبرائها وموظفيها في العراق، فاحتكرت شركة اندرو وير تسويق منتجات التمور والشعير[٢٤]، وجاءت الشركة التجارية البريطانية في المرتبة الثانية في احتكارها لمعظم تجارة الشعير وباقي المنتجات الزراعية فكانت تقوم بشرائها خلال اعوام الحرب بأسعار تقل بكثير عن اسعارها السائدة في اسواق الشرق الاوسط[٢٥]، واشارت برقية السفارة البريطانية في ٢٦ تموز ١٩٤٣ الى ذلك "...ان الحكومة البريطانية تفرض اسعاراً على المنتجات الزراعية العراقية تقل عن الاسعار الدارجة في السوق بمقدار الربع عن ثمنها الحقيقي احيانا كثيرة ..."[٢٦]، ولذلك نرى ان سعر الشعير المصدر الى ايران خلال اعوام الحرب لا يقل عن ٣٠ دينار للطن الواحد في حين يسلم الشعير في نفس المدة الى الحكومة البريطانية بواسطة شركاتها بسعر ٢١ دينار للطن وفي بعض الاحيان ب١٥ دينار وتبيعه الى تركيا وايران بأسعار مضاعفة[٢٧]،

اسهم الخبراء والمستشارون البريطانيون في تفاقم مشاكل التموين واشتداد اعبائه فكان لويد Loyed وكرايس (Grice) ولوبلان (Le Blanc) ابرز المهيمنين والمسيطرين على المنتجات والبضائع المحلية في العراق، إذ كان لويد مسيطراً على صادرات التمور من خلال تراسه جمعية التمور[٢٨] عام ١٩٤٠ وكان محتكراً فظاً يعمل بما يتفق مع مصلحة بريطانيا، ولم يكن ليوافق على قرار الا وفيه افضلية للشركات التجارية البريطانية المحتكرة للتمور، وكان المسؤول عن عقد صفقة تجارية فاشلة اسفرت عن خسارة قدرت بـ ٦٠ الف دينار تم دفعها من قبل اعضاء جمعية منتجي التمور من الملاكيين الصغار في البصرة[٢٩]

ان التطور الاقتصادي الجيد للعراق جاء بفعل تزايد ايراداته المالية العامة وزيادة صادراته الزراعية فضلا عن القرضين الماليين الذين قدمتهما الحكومة البريطانية له، وكان القرض الاول عام ١٩٣٩ وبلغ ٣ مليون جنية استرليني، والثاني عام ١٩٤٠ وبلغ ٣.٧ مليون جنية استرليني وقد ساعدا العراق على تلبية بعض متطلباته وسد نفقاته[٣٠]، وبالنسبة لكرايس فكان يعمل مديرا للمنتوجات المحلية ويراس الحركة الماسونية في العراق وعمل على اقامة علاقات غير نزيهة مع المستوردين اليهود، اما لوبلان فكان هو الاخر غير نزيه واشتهر بتلاعبه واختلاسه في توزيع مواد التموين عندما كان يعمل في مراقبة النقليات احدى شعب مديرية الاموال المستوردة بتواطؤ مع سكرتير لجنة الاستيرادات داود خضوري ثم انتقل الى مديرية المنتوجات المحلية ليصبح مديراً لها وليسخرها على وفق متطلبات القوات البريطانية المرابطة في العراق[٣١]، فضلاً عن هؤلاء كان باقي الموظفين البريطانيين ولاسيما الذين عملوا بصفة خبراء ومستشارون جندوا خبراتهم حسب ما تمليه السياسة المالية والاقتصادية لبلادهم خلال الحرب على حساب مصالح العراق فكانوا يحصرون اجازات الاستيراد في المستوردين اليهود والمتنفذين الموالين لهم[٣٢]، وقاموا باختلاس اموال الدولة على الرغم مما كانوا يتقاضونه من رواتب ضخمة بحدود ١٥٠-٢٠٠ دينار شهرياً وهي ما تعادل اضعاف ما يتقاضاه الموظف العراقي، ففي ميناء البصرة كان فورمن (Forman) مدير تموين ميناء البصرة والمستر لينتكن (Lintken) المدير العام السابق والكابتن بانك (Bank) السكرتير المالي يتاجرون بمواد بالبضائع الغذائية ويعملون على نهب واختلاس اموال الدولة وصرفها على ملذاتهم، فكان فورمن مثلا يبذخ على ملذاته معدل ٥٠ دينار يوميا في الوقت الذي كان مئات عمال الميناء يشكون من الحرمان ومرارة العيش بسبب قلة الاجور وعدم تناسبها مع غلاء المعيشة وحين انكشف امرهم اكتفت الحكومة بانهاء خدماتهم[٣٣] .

اثر فشل انتفاضة مايس الى تزايد عدد القوات البريطانية في العراق حتى وصل عددها الى ١٠٠ الف جندي واتخذت من بغداد قاعدة حربية وتموينية رئيسية لباقي القوات المنتشرة في انحاء العراق، وانتشر المستشارون البريطانيون بأعداد كبيرة في اجهزة الدولة المختلفة ولاسيما وزارة المالية[٣٤]، كم اصبحت البصرة والشعيبة قاعدة كبيرة لتموين واعادة تنظيم قوات الحملة البريطانية في العراق فضلاً عن ان ميناء البصرة كانت ممرا للإمدادات العسكرية الغربية للاتحاد السوفيتي[٣٥].

اعتمدت بريطانيا في تموين قواتها الموجودة بالعراق على المنتوجات الزراعية المحلية وعمل السفير البريطاني كينهان كورنواليس (Kindahan Cornwollis) الملك غير المتوج في العراق كما كان يسمى على تقوية ودعم الوجود البريطاني في العراق وربط اجواء الحرب الاوربية واعبائها بالأجواء السلمية المدنية في العرق[٣٦] وقد طلبت القوات البريطانية حال دخولها العراق بعد سقوط حكومة الدفاع الوطني ١٩٤١ الاتفاق على تموين قطعاتها العسكرية[٣٧]، فاصبح العراق قاعدة تموينية رئيسية لها يجهزها بمواد التموين الضرورية من الحنطة والشعير والرز والسكر والشاي والاقمشة والمواشي والخضراوات والفواكه والسمنت والحديد والاغطية والخيام[٣٨]، ووقع على العراق عبء اضافي وهو استيراد المزيد من مواد التموين ولاسيما السكر والشاي والاقمشة والمواد الانشائية واعباء تفريغها وعزلها وايجاد المخازن اللازمة لها ثم توزيعها، فامتلاء ميناء البصرة بالبضائع المختلفة والتي قدرت بمعدل ٥٠ الف طن في الشهر كان معظمها مخصص لأغراض المجهود الحربي[٣٩]، وازدادت مشاكل التموين عندما استولت القوات البريطانية على معظم وسائط النقل الاهلية لغرض استخدامها في نقل المعدات والتجهيزات الحربية، فسيطرت على نحو ٨٠٠ سيارة حمل وهذا ما اثر بطبيعة الحال على جهود الحكومة العراقية ووزارة المالية في ايصال المواد الغذائية والتجهيزات الضرورية المستعجلة داخل العراق[٤٠]، وفي ضوء تأخر وصول مثل تلك التموينات الى بعض المناطق الشمالية التي اخذت تعاني من الجوع والحرمان، اقترحت السفارة البريطانية في بغداد لأجل تخفيف حدة السخط والعداء الشعبي ازاء البريطانيين، على قيادة الجيش البريطاني انشاء مزارع خاصة بها لغرض تامين احتياجاتها من المواد الغذائية دون ان يؤثر ذلك على حركة الاسواق العراقية[٤١]، وقد جندت بريطانيا حوالي ١٢ الف فلاح عراقي للعمل في زراعة الاراضي بالخضراوات لمصلحتها وخصصت مبلغ ٣٠ الف دينار شهريا لذلك، الامر الذي ادى الى احتكار معظم انتاج الخضراوات لصالح القوات البريطانية على حساب سد حاجة الشعب العراقي منها[٤٢].

ثانياً: مركز تموين الشرق الاوسط

اسست الحكومة البريطانية خلال اعوام الحرب مركز تموين الشرق الاوسط Middle East Supply Center عام ١٩٤١ بإدارة ضباط بريطانيين عملوا بمساعدة ممثلي بريطانيا السياسيين في دول الشرق الاوسط ولاسيما العراق[٤٣]، وقد اسهم في وضع الاسس العامة لأنظمة وقوانين التموين لبلدان الشرق الاوسط في مجال الاستهلاك وتثبيت الاسعار ومكافحة التضخم وتنظيم تبادل المنتجات الزراعية المحلية بين بلدان الشرق الاوسط[٤٤]، إذ اسهم بوضع الانظمة والتعليمات بشان توزيع الحصص من المواد التموينية التي عدت نادره في الشرق الاوسط ولاسيما السكر والشاي[٤٥].

اولى المركز اهتماماً كبيراً بصادرات العراق من المنتجات الزراعية وفي الوقت ذاته سيطر على مستورداته من البضائع، كما اعار قسماً من خبرائه الفنيين لتنظيم شؤون التموين في العراق[٤٦]، وبتعاون المركز والمصرف الزراعي الصناعي العراقي تم انشاء معمل لاستخراج الزيوت من بذور القطن والسمسم للمدة ١٩٤٢-١٩٤٣، وقد ساعد المعمل في تخفيف ازمة السمسم والزيوت الصالحة لاغراض الاستهلاك البشري[٤٧]، كما اسهم المركز في توزيع المواد المستوردة بموجب قانون الاعارة

والتاجير الامريكي[٤٨]، وقد حصل العراق حتى اواخر عام ١٩٤٥ على ما قيمته ٨٩.٥٦٨.٦٥٦ دولار من تجهيزات القانون' لكنه لم يستفد من تلك المساعدات من الناحية العملية إذ استحوذت القوات البريطانية على معظم حصصه من تلك المساعدات[٤٩]، فقد بلغ مجموع المساعدات الامريكية التي حصل عليها العراق حتى اواخر عام ١٩٤٥ حوالي ١.٣١٠.٠٠٠ دينار اي ما يعادل نحو ٤ ملايين دولار معظمها كان من السلع الضرورية ويمكن ملاحظة حجم هذه المساعدات من خلال الجدول الاتي:[٥٠]

جدول بالمواد المرسلة حتى اواخر عام ١٩٤٥ بموجب قانون الاعارة والتأجير

نوع المادة	القيمة بآلاف الدنانير
مكائن زراعية	١١٨.٨
مصنوعات الحديد والفولاذ	١٠٠.٧
الات ومكائن متنوعة	٤٥.٥
سيارات نقل	١٠٢.٦
اطارات سيارات	٤٠٨.٩
مواد طبية	١١.٦
منسوجات	٣٨٤.٨
سكر	١١٣.١
متفرقات	٢٤.٣
المجموع	**١.٣١٠.٣ دينار**

من خلال هذا الجدول نلاحظ حجم المساعدات التي كان يقدمها الى المركز للعراق على شكل بضائع اساسية، وقد ادى الخبراء والمستشارون البريطانيين دورا في تحديد حاجة العراق الى هذه السلعة او تلك

عانى العراق من سلبيات مركز تموين الشرق الاوسط من حيث تنظيم وتوزيع مواد التموين الضرورية، إذ استحوذ المركز على نسبة ٥٠ بالمائة من المواد الغذائية في العراق بهدف تأمين احتياجات قوات الحملة على العراق وبتأثير من المركز نفسه اضطر العراق الى زيادة صادراته السنوية من تلك المواد لغرض تموين وتجهيز قوات الحلفاء في منطقة الشرق الاوسط[٥١]، في حين كانت استيراداته من المواد التموينية والضرورية من الدول المجاورة وبإشراف المركز محدودة وباسعار عالية نسبياً تفوق اسعار البضائع المستوردة من الاسواق العالمية ذات النوعيات الاجود والافضل[٥٢]، وبالتالي فهي لا تتناسب مع كمية صادراته لتلك الدول .

استاء معظم الوزراء العراقيين من سياسة المركز وانتقدوا تدخلاته المستمرة في سياسة الحكومة التموينية من خلال خبرائه وموظفيه المنتدبين للعمل في تنظيم شؤون التموين في العراق الذين كانوا يعملون بصورة لا تنسجم مع مصلحة العراق، إذ كانوا لا يعتمدون الدقة والتخطيط في ادارة شؤون المركز، وعند تطبيق برامج المركز يلاحظ بان هناك تفاوتاً وغبناً في التوزيع بين ما يخصص للعراق وبين ما يرسل اليه فعلاً[٥٣] .

المبحث الثاني: دور المستشارين البريطانيين في سياسة الحكومة العراقية خلال اعوام الحرب:

كانت السياسة المميزة للحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام ١٩٤١ بشكل خاص، هي تسخير امكانات العراق السياسية والاقتصادية والمالية لصالح بريطانيا ودول الحلفاء، وكان دور الفئة الحاكمة يتمثل في تنفيذ السياسة البريطانية في العراق والحفاظ على مصالحها العليا على الرغم من تعارض ذلك مع السيادة والمصالح الوطنية العليا للعراق، فعندما نشبت الحرب اعلن العراق وقوفه الى جانب بريطانيا حسبما جاء في معاهدة التحالف التي عقدت في ٣٠ حزيران عام ١٩٣٠ التي نصت مادتها الرابعة على، "اذا اشتبك احد الفريقين المتعاقدين في حرب تعذر عليه تسويتها بالطرق السلمية حينئذ يبادر الطرف الثاني الى معونته بصفته حليفاً"، وان معونة العراق في حالة حرب او خطر محدق تنحصر في تقديم التسهيلات والمساعدات لبريطانيا داخل الاراضي العراقية ومن ذلك حق استخدام السكك الحديدية والانهر والموانئ والمطارات ووسائل المواصلات الاخرى[٥٤] .

تبعاً لذلك كان لزاما على الحكومة العراقية ان تسخر اقتصاد العراق بأكمله لخدمة المجهود الحربي البريطاني وتحمل اعبائه دون الالتفات الى النتائج السلبية والخطيرة التي قد تخلفها تلك السياسة، فأصدرت مع بداية الحرب الانظمة والقوانين الاقتصادية الخاصة التي وضعها المستشارين او ساعدوا في تنظيمها لتنظيم الحياة الاقتصادية في ظل ظروف الحرب، على الرغم من متانة الاقتصاد العراقي ووفرة مختلف البضائع المعيشية والضرورية فضلاً عن بعد العراق عن احداث الحرب وملابساتها واخضعت تجارة الاستيراد والتصدير الى سيطرتها وحصرت ممارستها بإجازات خاصة تصدر منها[٥٥] .

اما في مجال التموين كانت السياسة المعلنة لمواجهة مشاكل التموين هي ضرورة تامين المواد الغذائية للمواطنين وذلك بالضرب على ايدي المستغلين والمحتكرين وتوفير البضائع ومواد التموين الضرورية بأسعار مناسبة، مع ضرورة التنسيق والتعاون مع السلطات البريطانية في سبيل تامين احتياجاتها التموينية من المواد المستوردة كالسكر والشاي والمنسوجات بشكل خاص[٥٦]، وقد حاولت الحكومة ايجاد دوائر خاصة للتموين بعد استفحال مشاكل التموين بعد عام ١٩٤١، اشتركت فيها ثلاث وزارات هي المالية والاقتصاد والداخلية غير انها لم تنجح في ادارة شؤون التموين واستمرت مشاكل التموين على منوالها فقررت الحكومة استحداث وزارة خاصة بالتموين، عام ١٩٤٤ تعمل بأشراف اللجنة العليا للتموين برئاسة رئيس الوزراء، فكانت مهام تلك الوزارة محصورة في تطبيق وتنفيذ الانظمة والقوانين الصادرة عن هذه اللجنة[٥٧].

مما زاد في الصعوبات التي واجهت الحكومة خلال معالجتها للتموين ومشاكله اهمالها اعداد الاحصاءات اللازمة عن الحياه الاقتصادية والمعاشية للعراقيين اذ لم تجري اي مسوحات اقتصاديه إحصائية سابقة لتنظيم الحياة والنشاطات الاقتصادية المختلفة بشكل علمي ودقيق خلال اعوام الحرب، عملت الحكومة العراقية على اصدار قانون الاحصاء الذي نص على تأسيس دائرة رئيسية للإحصاء توكل لها مهام جمع واعداد وتنسيق ونشر كافة المعلومات الإحصائية المتعلقة بنشاطات الاهالي التجارية والصناعية والاجتماعية والاقتصادية لكن نشاط تلك الدوائر كان مقتصراً على

بغداد وقد جرت محاولات بعد انتهاء الحرب عام ١٩٤٥ لأعداد احصائيات شامله في القطاع الزراعي والصناعي الا ان قله الخبرة الفنية وقلة التخصيصات المالية حاله دون ذلك واستمر الحال حتى عام ١٩٤٧ عندما استخدمت الحكومة خبيرا بريطانيا دكتور جون مري John Marry لدراسة الاحصاءات في العراق ووضع خطة لتأسيس دائرة احصاء مركزية[٥٨] .

استقدمت الحكومة العراقية الخبير البريطاني الكولونيل بيليس Bayliss للأشراف على تنظيم شؤون التموين وكان من خيرة الموظفين الانكليز[٥٩]، وقد ورد في احدى خطط الكولونيل بيليس لتنظيم شؤون التموين بانه لا توجد احصائية دقيقة يمكن الاعتماد عليها بخصوص العدد المضبوط لسكان العراق وقد تباينت التخمينات ما بين ٤ الى ٥ ملايين نسمه اذ ذكر انه تم اعتماد رقم اربعة ونصف ملايين نسمة كحد وسط لغرض وضع الخطط والبرامج اللاحقة بشؤون التموين[٦٠] .

من خلال سيطرة الموظفين البريطانيين على مديرية المستوردات العامة التي كانت تمنح اجازات الاستيراد للتجارة، إذ تعاون البريطانيون مع اليهود ففسحوا المجال لليهود لاستيراد شتى السلع والتجهيزات التموينية والضرورية ذات الكسب السريع والتصرف بها بشكل مطلق فكان البريطانيون يبيعون اجازات الاستيراد و الاسرار التجارية للمستوردين اليهود ولاسيما لوبلان مسؤول شعبه النقليات الذي كان يبيع اجازات استيراد السيارات والاطارات بالتعاون مع الكابتن فلنت Flent مراقب الاستيرادات المستر كوبر Cooper السكرتير الخاص للكولونيل بيليس خبير التموين وعمل كبار التجار اليهود على تلويث سمعة موظفي التموين وذلك باغرائهم بشتى الوسائل من اجل تحقيق مصالحهم[٦١] .

أولاً: اجراءات الحكومة العراقية عشية الحرب:

بعد ايام قليلة من اندلاع الحرب سارعت الحكومة الى اصدار مرسوم رقم ٥٨ لعام ١٩٣٩ بمساعدة المستشارين البريطانيين لتنظيم الحياة الاقتصادية خلال الازمة الاقتصادية الدولية في ١٠ ايلول ١٩٣٩، إذ منح هذا المرسوم صلاحيات واسعة للحكومة في منع وتقييد ومراقبة استيراد وتصدير البضائع الاجنبية والمنتجات المحلية وبضمنها البضائع التي بحوزة سلطات الكمارك وحث المرسوم الحكومة الى اتخاذ التدابير اللازمة للخزن والتموين وحصر بيع المواد التموينية الضرورية بالأسعار المحددة للجمهور[٦٢]، واوضحت ان الاسباب الموجبة لغرض اصدار مثل هذا المرسوم كان نتيجة لتأزم العلاقات الدولية التي اوجبت على العراق اصدار القوانين الاقتصادية وتعيين الخطط والتدابير الاحترازية اللازمة استعداد للطوارئ ولغرض الوقوف بوجه الاستغلال غير المشروع من قبل بعض الجشعين والمحتكرين[٦٣]، لكن الاسباب الحقيقية الكامنة وراء ذلك جاءت بفعل الضغوط السياسية البريطانية على الحكومة العراقية القاضية باتخاذ اجراءات التقنين الاقتصادي لصالح تعزيز مجهودها الحربي كلما استوجبت الضرورة ذلك[٦٤] .

وجه وزير المالية رستم حيدر على اثر صدور المرسوم رقم ٥٨ خطاباً الى الشعب العراقي في ١٣ ايلول ١٩٣٩ لغرض تطمينه بخصوص الوضع الاقتصادي في العراق ومما ورد في الخطاب" ليس في بلادنا ما يدعو للقلق لان المواد الغذائية من حبوب ودهن ولحوم والالبان متوفرة

والحمد لله، وهي تكفي لسنين عديده وكمياتها بازدياد مستمر وان الكميات المدخرة من السكر والشاي والقهوة تكفي حاجات البلاد الى اعوام اخرى، وعند الضرورة يوجد عندنا مواد مبذولة تقوم مقامها مثل التمور والدبس والعسل"[٦٥] .

اكدت غرفة تجاره بغداد في بيانها الصادر في ٦ ايلول ١٩٣٩ متانه وسلامه الوضع التجاري والمالي في العراق بسبب بعده عن مركز العمليات العسكرية واستمرار مواصلاته مع دول العالم المتاجرة معه، واشارت غرفة تجارة بغداد بانه توجد كميات كبيره من المواد الغذائية الضرورية المستوردة في المخازن ولا سيما السكر والشاي والقهوة وغيرها من السلع الضرورية والكمالية[٦٦].

ثانياً: اللجنة المركزية للتموين:

استناداً لما ورد في مرسوم تنظيم الحياه الاقتصادية رقم ٥٨ لعام ١٩٣٩، قرر مجلس الوزراء تأليف لجنة تموين مركزية برئاسة وزير المالية في العاصمة بغداد في ١٢ ايلول ١٩٣٩، واعطى لها صلاحيات تأليف لجان تموينية فرعية لها في بغداد وباقي المدن الرئيسية في العراق[٦٧]، وتحضير اللوائح والانظمة والتعليمات الاقتصادية الصادرة بموجب نظام لجنة تنظيم الحياة الاقتصادية خلال الازمة الدولية رقم ٦١ لعام ١٩٣٩[٦٨]، وقد تألفت اللجنة من سبعة اعضاء هم رستم حيدر وزير المالية رئيساً، و ل.م. سوان O.L.M. Swanمفتش الكمارك والمكوس نائباً للرئيس، ويوسف غنيمة مدير المصرف الزراعي والصناعي العام عضواَ، وارشد العمري[٦٩] امين العاصمة عضواً، وعلي ممتاز الدفتري[٧٠] مدير الواردات العام عضواً، وعبد الكريم الازري[٧١] مدير الاقتصاد عضواً، وابراهيم حييم معلم اسحاق[٧٢] الرئيسي الثاني لغرفة تجارة بغداد عضواً، وعبد الهادي الجلبي[٧٣] عضو مجلس الامة عن بغداد واحد كبار التجار في بغداد عضواً [٧٤]، فيما تألفت لجنتان فرعيتان في كل من لوائي الموصل والبصرة[٧٥]، اوكلت لهما متابعة ومراقبة تنفيذ التعليمات الصادرة بموجب المرسوم، ونصت التعليمات على ربط هاتين اللجنتين بلجنة التموين المركزية في بغداد مباشرة، وخصص مبلغ ربع مليون دينار لتنفيذ التعليمات الواردة في النظام المذكور ولمعالجة الاختناقات التي قد تحصل لاحقاً في شؤون التموين[٧٦].

باشرت لجنة التموين المركزية اعمالها بإصدار الانظمة والقوانين الاقتصادية لأغراض تنظيم الحياه الاقتصادية والمراسيم الاستثنائية الطارئة الاخرى المتعلقة بها واهمها نظام رقم ٦٢ لعام ١٩٣٩ الذي نص على منع تصدير بعض البضائع والمنتوجات، وصدر في ١٦ ايلول ١٩٣٩[٧٧]، والذي تضمن منع تصدير السلع والمواد الاستهلاكية الضرورية من القهوة والشاي والسكر والكبريت والشموع والسمنت والاحذية والمصابيح الكهربائية والادوية والمستحضرات الصيدلانية والادوات الطبية والجراحية الزجاجيات والحبوب ولاسيما الحنطة والشعير[٧٨]، كما سمحت اللجنة للتجار تصدير المواد بإجازات خاصه تمنحها لهم، وتحدد منح اجازات التصدير بموجب نظام منع التصدير رقم ٨٨ لعام ١٩٣٩ وتعديلاته، بنوع المادة المراد تصديرها وكميتها وقيمتها والبلد المرغوب في التصدير اليه[٧٩]، ومن خلال ما تقدم يتضح لنا ان الحكومة العراقية وبمساعدة المستشارين

البريطانيين سعت الى تمكين الاقتصاد العراقي ليكون للتجار العراقيين نصيب فيه مما يعزز الاقتصاد العراقي .

تألفت لجنة الاستيراد المركزية في كانون الاول ١٩٤١ قوامها رئيس واربعة اعضاء وسكرتير يعينهم مجلس الوزراء، وتحددت صلاحيات اللجنة بتطبيق احكام نظام الاستيراد رقم ٦٥ لعام ١٩٤١ واصدار التعليمات اللازمة لذلك وتعيين كمية المواد والبضائع المسموح باستيرادها وتحديد البلدان المستوردة منها، وقد اسند رئاسة تأليف اللجنة الى المستر ن لوكن N . Luken[٨٠]

وصف السفير البريطاني في بغداد في برقيه الى الخارجية البريطانية الاوضاع التموينية الخطيرة التي يمر بها العراق بقوله كان مصدر القلق في العراق نهاية عام ١٩٤١ هو مركزه الاقتصادي على الرغم من مرور عامين من الحرب إذ كان اثرهما طفيفاً، وشهدت المدة من تموز الى كانون الاول تدهوراً خطيراً.. فالمحصول السيء للحنطة والزيادة الكبيرة في القوة الشرائية الناتجة عن الانفاق المحلي بواسطة القوات البريطانية، كل ذلك ادى الى ارتفاع الاسعار يصحبها الربح الفاحش بين تجار الجملة والمضاربين واحتكار البضائع، على الرغم من ازدياد صيحات الاوساط الشعبية، فقد بدى للحكومة انها عاجزة عن معالجة الموقف وسنها تشريعات تتسم بالليونة ضد احتكار البضائع الذي لم يؤتي ثماره المطلوبة الا على نحو ضئيل، ازدادت معاناة الشعب بسبب فقدان المواد التموينية وارتفاع اسعارها ولاسيما الخبز وكانت معظم فئات الشعب تجد الصعوبة في الحصول عليه بسبب شحته وغلاء اسعاره، إذ بلغت اسعار الحنطة بالسوق السوداء حوالي ٤٠ دينار للطن الواحد من الحنطة ووصل سعر كيس الطحين الى ثلاثة دنانير[٨١]، وسبق ان اقترحت امانه العاصمة انشاء مشروع لعمل الخبز في بغداد تحت رعايتها، وذلك بهدف توفير الخبز وبيعه بأسعار مناسبه لجميع المستهلكين من ابناء الشعب، فوافقت الحكومة على انشائه[٨٢]، كذلك عملت الحكومة على انشاء عدد من المخابز المنتظمة داخل مدينه الموصل تحت اشراف بلديتها وطرحه انتاجها في السوق بسعر ٤ فلوس للرغيف الواحد[٨٣]، اما لواء البصرة فقد كان سباقاً في تأسيس مشروع الخبز إذ تأسس منذ عام ١٩٤٠ وتمكن من سد احتياجات الاهالي من ماده الخبز[٨٤] .

على الرغم من اجراءات الحكومة الا ان ازمة الخبز قد تفاقمت وازداد شكاوي الشعب من رداءة نوع الخبز والصمون ورداءه الطحين المخلوط وجرت في عامي ١٩٤٢-١٩٤٣ مظاهرتان كبيرتان تتقدمهما النساء لطلب العون والمساعدة وتوفير الخبز لأطفالهم[٨٥] .

ازاء تفاقم شؤون التموين واشتداد وطأتها على حياة الغالبية من ابناء الشعب، بادرت الحكومة الى اتخاذ تدابير جديده، فقررت استقدام خبير اجنبي في شؤون التموين لمدة اربعة اشهر سرعان ما مددت لعام حتى اذار ١٩٤٣ لغرض تنظيم شؤون التموين المحلية في الظروف غير الطبيعية التي يمر بها العراق، ووصل الخبير البريطاني الميجر بيج Peach[٨٦] بناء على طلب الحكومة العراقية للاستعانة بخبرته في تنظيم شؤون التموين، وعهدت اليه مهام مديريه التموين العامة وكالة، وقد شرع بيج بدراسة احوال العراق الاقتصادية الخاصة ليتمكن من تنظيم خطط التموين على اساسها[٨٧]

ثالثاً: تفشي الرشوة:

شهدت اعوام الحرب وما بعدها ازدياد تفشي الرشوة والفساد وسوء التصرف في معظم دوائر الدولة[٨٨]،واصبحت الرشوة حديث الاوساط الشعبية في كل مكان بعد ما كانت محدودة جدا وذكر علي محمود الشيخ علي " ان الرشوة وهي العار الذي كان يتهرب منها العراقيون اصبحت اليوم السنة القويمة التي ينهج عليها الكبار والعظام و يقتدى بها رجال الدولة والامراء ... فالوزير والموظف الكبير... اذا خسر على مائده القمار مع اصحابه وانداده في الليلة ٥٠٠ دينار او اكثر يعدها نوعا من معاكسة الحظ له"[٨٩] في حين ان مبلغ خسارته آنذاك يتجاوز رواتب موظف او مستخدم لمدة عام او اكثر

اشتهرت اسماء بعض الوزراء والموظفين بالرشوة والفساد من خلال اشرافهم المباشر على اجازات الاستيراد فكانوا يحتفظون لأنفسهم وشركائهم بحصه الاسد، ويمنحون الباقي منها الى كبار التجار المستعدين للدفع مقابل الحصول على اجازات الاستيراد[٩٠]، وكثرت الاقاويل والبلبلة بدخول هؤلاء السوق السوداء بتواطؤ من الدلالين اليهود[٩١]، كما ازدادت الاقاويل والصيحات ضد موظف في التموين بشكل خاص وبحجم كفاءتهم ونزاهتهم، واخذ الناس يربطون بين الوظيفة والنزاهة من خلال عمل الموظف، فكانت النظرة العامة لأي موظف يعمل في دوائر التموين تكفي للإشارة الى عدم نزاهته[٩٢]، وقد اشار الحيدري الى مسؤولية الانكليز في تلويث الذمم وافشاء الرشوة[٩٣]، وفيما يأتي جدول بعدد حالات جرائم الرشوة المسجلة في احصائيات الشرطة[٩٤] .

العام	عدد الحالات
١٩٣٩	١٠٤
١٩٤٠	٩١
١٩٤١	٧٧
١٩٤٢	١٥٨
١٩٤٣	١٦٣
١٩٤٤	١٥٧
١٩٤٥	٢٠٦

من خلال هذا الجدول نجد ان نسبة الرشوة قد تصاعدت بشكل ملحوظ بين الموظفين ولاسيما البريطانيين مع تفاقم المشاكل الاقتصادية والتموينية والتي استمرت حتى نهاية الحرب عام ١٩٤٥، إذ سجلت اعلى نسبة لها، وقد تراجعت النسبة بعد انتهاء الحرب.

ان نظرة عامة على الواقع الاقتصادي العراقي ابان مدة البحث يتبين ان للنفوذ السياسي الذي تمتعت به بريطانيا خلال سيطرتها السياسية دوراً كبيراً في مساندة المؤسسات الاقتصادية الغربية من خلال المستشارين والخبراء والموظفين والشركات، وفي توجيه السياسة التجارية للعراق نحو التمركز في الاسواق البريطانية، اذ حصلت المؤسسات الغربية على امتيازات احتكارية لتصدير المنتجات العراقية الزراعية منها والاستخراجية، وقامت حرية التجارة في العراق والاسواق البريطانية، ومنعت هذه التجارة مع الاسواق غير البريطانية، وارتبط النظام النقدي في العراق بالنظام النقدي

البريطاني' وهكذا كان للعوامل السياسية دور كبير في قيام عوامل اقتصادية متعددة ساهمت في تبعية الاقتصاد العراقي، وقد اشتركت تلك العوامل الاقتصادية كحلقات مترابطة اسندت بعضها بعضا، وهذا بالتأكيد اثر على تطور العلاقات التجارية الدولية للعراق، وهذا يتبين من خلال رؤوس الاموال الاجنبية في العراق[٩٥] .

ان تجارة العراق الخارجية تحولت بسبب اتجاهات رؤوس الاموال الاجنبية وسيطرة المؤسسات الاقتصادية الغربية من خلال المستشارين والخبراء والموظفين والشركات، من اسواق البلاد المجاورة الى الاسواق الغربية المتقدمة ولاسيما الاسواق البريطانية، وارتفعت قيمة صادرات العراق من المنتجات الاولية وارتفعت ايضا قيمة وارداته من المنتجات الصناعية، وهو ما ادى بالتالي الى ارتفاع قيمة التجارة الخارجية واهميتها في الاقتصاد القومي[٩٦].

وهنا لابد لنا من القول بان كل تلك المؤثرات من سيطرة المؤسسات الغربية البريطانية ومن خلفهم المستشارين على تجارة العراق الخارجية، وتمركز تجارة العراق في الاسواق الغربية البريطانية، كان له اثر كبير على سيطرة بريطانيا النقدية على العراق فارتبطت قيمة العملة العراقية بقيمة الجنيه الاسترليني[٩٧].

الخاتمـــة:

من خلال دراسة الخبراء والمستشارين البريطانيين في تجارة العراق ١٩٣٢-١٩٤٥ توصلنا الى جملة من الاستنتاجات المهمة،

١. اظهر البحث ان للنفوذ السياسي الذي تمتعت به بريطانيا خلال سيطرتها السياسية دوراً كبيراً في مساندة المؤسسات الاقتصادية الغربية من خلال المستشارين والخبراء والموظفين والشركات، وفي توجيه السياسة التجارية للعراق نحو التمركز في الاسواق البريطانية.
٢. حصلت المؤسسات الغربية على امتيازات احتكارية لتصدير المنتجات العراقية الزراعية منها. وقامت حرية التجارة في العراق والاسواق البريطانية، ومنعت هذه التجارة مع الاسواق غير البريطانية.
٣. تحولت تجارة العراق الخارجية بسبب اتجاهات رؤوس الاموال الاجنبية وسيطرة المؤسسات الاقتصادية الغربية من خلال المستشارين والخبراء والموظفين والشركات، من اسواق البلاد المجاورة الى الاسواق الغربية المتقدمة ولاسيما الاسواق البريطانية.
٤. ارتفاع قيمة صادرات العراق من المنتجات الاولية وارتفعت ايضا قيمة وارداته من المنتجات الصناعية، وهو ما ادى بالتالي الى ارتفاع قيمة التجارة الخارجية واهميتها في الاقتصاد القومي.
٥. شهدت اعوام الحرب ازاء تفاقم شؤون التموين واشتداد وطأتها على حياة الغالبية من ابناء الشعب، ازدياد تفشي الرشوة والفساد وسوء التصرف في معظم دوائر الدولة ولاسيما دوائر المالية، واصبحت الرشوة حديث الاوساط الشعبية في كل مكان بعد ما كانت محدودة جدا.

الهوامش:

(١) تقرير وزير المالية عن الميزانية العامة ١٩٥٣-١٩٥٤ ، مجلة التجارة ، ج٣ ، اذار ١٩٥٣ ، ص٢٨ .

(2) Iraq, Review of commercial condition, his majesty is stationery office, London 1945, p.8.

(٣) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ١٨٦٤-١٩٥٨ ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، بيروت، ١٩٦٥ ، ص١٣٦.

(٤) الياهو دنكور ، محمود فهمي درويش ، دليل العراق الرسمي لعام ١٩٣٦ ، مطبعة وزارة الداخلية ، بغداد ، ١٩٣٦ ، ص١٠٣٧ .

(٥) مجموعة مؤلفين ، العراق في التاريخ ، بغداد ، ١٩٨٣ ، ص٧٠٩ .

(٦) مير بصري ، مباحث في الاقتصاد العراقي ، بغداد ، ١٩٤٨، ص٢٠ .

(٧) محمد سلمان حسن ،المصدر السابق، ص٢٦٦ – ٢٦٨ ؛ Iraq, Review of c.c p.9-12.

(8) Iraq, Review of c.c p.9-12.

(٩) صحيفة الرقيب (بغداد) ، العدد ١٤١ في ٢٠ ايلول ١٩٣٩ .

(١٠) مجلة غرفة تجارة بغداد ، ج٣ ، اذار ١٩٤٠ ، ص٢١٤ .

(١١) صحيفة الرقيب (بغداد) ، العدد ١٤١ في ٢٠ ايلول ١٩٣٩ .

(١٢) د.ك.و ، البلاط الملكي ، الملفة ٧٠٢ (المتفرقة) ، الوثيقة ٦١ ، ص٦٩ .

(١٣) صحيفة فتى العراق (بغداد) ، العدد ٤٨٦ في ٢٢ حزيران ١٩٤٥ .

(١٤) مجلة غرفة تجارة بغداد ، ج٣ ، اذار ١٩٤٠ ، ص٢٢٨ .

(١٥) حسين عمر ، اقتصاديات الحروب ، القاهرة ، ١٩٥٦ ، ص٣٧ .

(١٦) مجلة غرفة تجارة بغداد ، ج٣ ، اذار ١٩٤٠ ، ص٢٢٧ .

(١٧) كانت الحكومة العراقية قد وضعت برنامجها الاول للتنمية عام ١٩٢٧ يتضمن انشاء الطرق والمباني العامة والري وانشاء المستشفيات والصناعة وبلغ عدد تلك البرامج ثمانية ، اخرها كان عام ١٩٣٩ الذي لم يطبق بسبب الحرب . للمزيد ينظر: كاظم حبيب ، دراسة في اتجاهات ومشاكل التطور الصناعي في العراق ، مجلة الجامعة المستنصرية ، العدد الثاني ، ١٩٧١ ، ص٥٧٨ .

(١٨) ناظم الزهاوي ، تجارة العراق الخارجية وسياسة الاستيراد ، مجلة غرفة تجارة بغداد ، ج٩ ، بغداد ، ١٩٥٢ ، ص١٣ .

(١٩) كان اهتمام بريطانيا بتأسيس القاعدة الاقتصادية والقانونية الحصينة لاقتصاد الحرب الشاملة قد بدأ قبل اندلاع الحرب ضمن برنامجها الاقتصادي الذي اطلقت عليه الحرب المزيفة فعمدت الى تخزين المواد الضرورية وتشديد الرقابة على المواد المستوردة والسلع الاستهلاكية والايدي العاملة . للمزيد ينظر . براين بوند ، الحرب والمجتمع في اوربا ١٨٧٠-١٩٧٠ ، تر: سمير عبدالرحيم الجلبي ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص١٩٤ .

(٢٠) حسين عمر ، المصدر السابق ، ص٣٧ .

(٢١) مجلة اخبار الحرب والعالم ، العدد ٨٣ في ٢١ اذار ١٩٤٥ ، ص٥٦ .

(٢٢) محمد حديد ، مشكلة الارصدة الإسترلينية ، بغداد ، ١٩٤٧ ، ص١٤ .

(٢٣) اسماعيل احمد ياغي ، تطور الحركة الوطنية العراقية ١٩٤١-١٩٥٢ ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص٤٥ .

(٢٤) محمد سلمان حسن ، المصدر السابق ، ص١٤٣ .

(٢٥) محمد حديد ، المصدر السابق ، ص٤ .

(26) PRO, F.O. , 371: 35011.E4699, 26/7/1943, Sir corrwallis to mr Eden.

(٢٧) محمد حديد ، المصدر السابق ، ص٤ .

(٢٨) وهي جمعية حكومية تأسست عام ١٩٣٩ بموجب المرسوم رقم ٦ لعام ١٩٣٩ ، هدفها انتاج التمر وتصديرها تحت اشراف الحكومة للمزيد ينظر: مظفر حسين جميل ، سياسة العراق التجارية ، القاهرة ، ١٩٤٩ ، ص٤٤٥ .

(٢٩) سليمان فيضي ، في غمرة النضال ، بغداد ، ١٩٥٢ ، ص٣٠٩ .

(٣٠) د.ك.و ، البلاط الملكي ، الملفة ٧٠٢ ، المتفرقة ، الوثيقة ٦١ ، ص٦٩-٧٠ .

(٣١) زهير علي احمد ، التموين في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة الموصل ١٩٨٩ ، ص٦٤ .

(٣٢) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٦ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٥ ص١٨١ .

(٣٣) صحيفة صوت الاحرار (بغداد) ، العدد ١٠٠ في ١٩ ايلول ١٩٤٦ .

(٣٤) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ،ج٦ ، ص١٤ .

(٣٥) خليل علي مراد ، تطور السياسة الامريكية في منطقة الخليج العربي ١٩٤١-١٩٤٧ ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص ١١٢ .

(٣٦) ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث من عام ١٩٠٠-الى عام ١٩٥٠ ، ج٢ ، تر: سليم طه التكريتي ، مطبعة حُسام ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص٤٨٦ .

(٣٧) ابراهيم الراوي ، من الثورة العربية الى العراق الحديث ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص٢٢٨ .

(٣٨) سعيد عبود السامرائي ، التنظيم الاقتصادي في الحرب ، مطبعة الجيش العراقي ، بغداد ، ١٩٦٩ ، ص٩٩.

(39) The official story of the Persia and command 1941-1946 , Paiforce, London, 1948, p.7.

(40) PRO . F.O. 371. 35010. E946, 16/12/1943 From Cornwallis to mr. Edan.

(41) PRO . F.O. 371. 31089. E678-42, 22/12/1942 From Cornwallis to mr. Edan.

(٤٢) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٦ ، ص٨٢ .

(٤٣) مظفر حسين جميل ، سياسة العراق التجارية ، القاهرة ، ١٩٤٩ ، ص٥٠٢ .

(٤٤) مجلة اخبار الحرب والعالم ، العدد ٨٧ في ١٦ ايار ١٩٤٥ ، ص١٧ .

(٤٥) د.ك.و. ، وزارة المالية ، الملفة ٣٧٧ ، لائحة مرسوم الحياة الاقتصادية ، و٢٠٢ ، ص٢٧٩ .

(٤٦) ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث من عام ١٩٠٠-الى عام ١٩٥٠ ، ج٢ ، ص١٢٣ .

(٤٧) كاثلين ام لانكلي ، تصنيع العراق ، تر: محمد الطائي وخطاب العاني ، بغداد ، ١٩٦٣ ، ص١٢٣ .

(٤٨) خليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص٤٥ .

(٤٩) المصدر نفسه ، ص١٨٨ وص١٩٨ .

(٥٠) مجلة غرفة تجارة بغداد ، بغداد ، ج٧،ج٨ ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٤٥ ، ص٢٨٨-٢٨٩ .

(٥١) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٦ ، ص١٨٩ .

(52) Iraq, Review of c.c. p.20.

(٥٣) استلم العراق ٢٨ الف طن من السكر عام ١٩٤٢ ، و٢٤ الف طن في عام ١٩٤٣ عن طريق المركز بينما كانت حصته المقررة تتراوح ما بين ٩٥- ١٠٥ الف طن . للمزيد ينظر: E.M.H. Loyed, food and inflation in the middle east 1940-1945, California 1956, p.257.

(٥٤) صحيفة الرقيب(بغداد) ، العدد ١٣٧ في ٦ ايلول ١٩٣٩ .

(٥٥) مجلة غرفة تجارة بغداد ، ج١ ، كانون الثاني ١٩٤٢ ، ص٧٧ .

(٥٦) مجلة غرفة تجارة بغداد ، ج١ ، كانون الثاني ١٩٤٢ ، ص٧٦ .

(٥٧) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٤٣ .

(٥٨) عبدالحسين زيني ، تطور الاحصاءات الاقتصادية في العراق ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص١٥ .

(٥٩) ضياء الحيدري ، الادارة والاداريون في العراق ، بغداد ، ١٩٦٣ ، ص١٠٤ .

(٦٠) د.ك.و. ، وزارة المالية ، الملفة ٣٧٧ ، لائحة مرسوم الحياة الاقتصادية ، و١٣ ، ص١٥ .

(٦١) محمد مهدي كبه ، مذكراتي في صميم الاحداث ، ١٩١٨-١٩٥٨ ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص٢٤٢ .

(٦٢) صحيفة الوقائع العراقية (بغداد) ، العدد ١٧٣٤ في ١١ ايلول ١٩٣٩ .

(٦٣) م.م.ن. ، تقرير سكرتير المجلس عن اعمال اللجان الدائمة في الاجتماع غير الاعتيادي لعام ١٩٣٩ ، ص٢٩ .

(٦٤) كانت السفارة البريطانية تضغط وتلح باستمرار على الحكومة العراقية لسن قوانين واصدار التشريعات والتعليمات لصالح المجهود الحربي البريطاني على الرغم من متانة الوضع الاقتصادي للعراق في تلك المدة . للمزيد ينظر: علي جودت الايوبي ، ذكريات ، بغداد ، ١٩٦٧ ، ص٢٣٩ .

(٦٥) صحيفة الرقيب (بغداد) ، العدد ١٤٠ في ٧ ايلول ١٩٣٩ .

(٦٦) تقرير غرفة تجارة بغداد ، ١٩٣٨-١٩٣٩ ، ص١٨٢-١٨٣ .

(67) Majid khadduri, in depant Iraq, astudy in Iraqi politics 1932-1958, London 1960, p. 143.

(٦٨) صحيفة الوقائع العراقية (بغداد) ، العدد ١٧٣٦ في ١٢ ايلول ١٩٣٩ .

(٦٩) ارشد العمري (١٨٨٨ - ١٩٧٨) :ولد في الموصل ، تخرج من مدرسة المهندسين الملكية العالية في استانبول ، وشغل عدة وظائف هندسية في الدولة العثمانية ، ثم عاد الى العراق عام ١٩١٩ ، وغدا نائبا وعين مديراً عاماً للبريد والبرق ، فأمينا للعاصمة ، ثم مديرا عاما للري ، ثم وزيرا للاقتصاد والمواصلات في وزارة علي جودة الايوبي الاولى في ٢٧ اب ١٩٣٤ ، وعين نائبا عن لواء الدليم ، وهو احد مؤسسي جمعية الهلال الاحمر ورئيس ادارتها حتى عام ١٩٥٤ ، ثم توالى منصب وزير الداخلية والتموين وكالة في وزارة الباجه جي الاولى في ٤ حزيران ١٩٤٤ ، ثم وزيرا للدفاع وكالة ووزيراً للخارجية، وترأس الوزارة في ١ حزيران ١٩٤٦ , وتولى منصب وزير الدفاع في وزارة محمد الصدر في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨ ، ثم شكل وزارته الثانية في ٢٩ اب ١٩٥٤ . للمزيد ينظر : منهل اسماعيل العلي بك ، ارشد العمري دراسة تاريخية في نشاطه الاداري والسياسي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ١٩٩٧ ؛ باقر امين الورد، المصدر السابق ، ص١١٥-١١٦ .

(٧٠) علي ممتاز الدفتري(١٩٠١-١٩٩٠): سياسي عراقي ذو توجه قومي ينتسب لآل الدفتري ، وهي عائلة معروفة ، منها محمود صبحي الدفتري وصبيح ممتاز الدفتري ونعيم ممتاز الدفتري، وكان متزوجا من السيدة نعمت بنت ياسين الهاشمي ، شغل مناصب عدة في العهد الملكي منها مناصب نيابية ووزارية ،إذ عمل في وزارة المالية في فترة مبكرة من تأسيس المملكة العراقية ، وكان ضمن وزارة طه الهاشمي عام ١٩٤١، شغل منصب وزير المالية في العام ذاته في وزارة نوري السعيد الثالثة ، ثم شغل منصب وزير الخارجية في وزارة توفيق السويدي الثانية للفترة من ٢١ أيار ١٩٤٦ إلى ٣٠ أيار ١٩٤٦ ، ثم كان ضمن تشكيلة وزارة نوري السعيد الرابعة عام ١٩٤٦، حيث شغل منصب وزير الإشغال والمواصلات ممثلا لحزب الأحرار، لكنه استقال لاحقا ، كان من المعارضين لصالح جبر، وساند مظاهرات عام ١٩٤٨ ، ثم شغل منصب وزير المالية مرة أخرى عام ١٩٤٨ ، وبعد استقالة وزارة محمد فاضل الجمالي عام ١٩٥٤، عرض عليه نوري السعيد المشاركة في وزارته، لكنه اعتذر، فاعتذر نوري السعيد لاحقا عن تشكيل الحكومة التي كلف مكانه أرشد العمري بتشكيل وزارته الثانية ، وفي عام ١٩٥٧، شغل منصب وزير الخارجية بالوكالة في وزارة علي جودت الأيوبي الثالثة. للمزيد ينظر: حامد فرج عبدالحسين علي ممتاز الدفتري ودوره السياسي في العراق محطات في تاريخ العراق السياسي في العهد الملكي ١٩٤٠-١٩٥٨ ، دار امجد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٧ .

(٧١) عبدالكريم الازري (١٩٠٩-٢٠٠٨): سياسي عراقي ، ولد في الكاظمية في ١٤ اب ، درس القران وتعلم الحساب في الكتاب ، والتحق بالثانوية المركزية عام ١٩٢١ ، وبعد تخرجه ابتعث الى الجامعه الامريكية في بيروت على نفقة الدولة العراقية ، ، وبعد تخرجه عاد الى العراق ، وشغل مناصب مختلفة في العهد الملكي ، منها قنصلاً للعراق عام ١٩٣٠ في كرمنشاه ومنصب وزير الخارجية ووزيرا للإعمار لعدة مرات ، فضلا عن العمل في دار المعلمين وسكرتيراً لوزير المعارف ثم معاونا لرئيس ديوان ملكي، وكان آخر وزير مالية في العهد الملكي في العراق ، وهو ابن الأديب والصحفي العراقي عبد الحسين الأزري وشقيق الوزير عبد الأمير الأزري ، له كتاب بعنوان تأريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠-١٩٥٨، صدر عام ١٩٨٢ ، توفي في لندن مغتربا . للمزيد ينظر: شريف خشن شامخ الشويلي ، عبد الكريم الازري حياته ودوره الاداري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٤٦، رسالة ماجستير غير منشورة ، ، كلية الآداب ، جامعة بغداد، ٢٠١١ ؛ حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية-مفاهيم-احداث-احزاب-شخصيات ، ط٢ ، مؤسسة المعارف للمطبوعات ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص٣٩٣.

(٧٢) ابراهيم حييم معلم اسحاق(١٨٧٦-١٩٥٢): ولد في بغداد وهو من ابناء الديانه اليهودية ، وكان ابوه من اصحاب الكتاتيب في بغداد ، تخرج من المدرسة الملكية عام ١٨٩٧ ، خدم في وظيفة الولاية ثم انتقل للعمل في السكة الحديد الالمانية التي مدت خطوطها الى سامراء وظل فيها الى احتلال بغداد عام ١٩١٧ ، عينمعاون للحاكم البريطاني في الحلة ١٩١٨ ، فملاحظا في وزارة المالية عام ١٩٢٥ فمدير التقاعد عام ١٩٢٣ فمعاون سكرتير وزارة المالية عام ١٩٢٥ ، وعدة مناصب اخرى، كان مديرا ثانيا لغرفة تجارة بغداد منذ عام ١٩٢٦ ، وهو تاجر ووكيل شركة قومسيون وصاحب شركة ابراهيم حييم وولده المحدودة ، انتخب نائبا عن بغداد لتسع دورات من عام ١٩٣٠-١٩٤٨ ، غادر العراق الى لندن عام ١٩٥١ ثم الى الكيان اسرائيل حيث توفي فيها . للمزيد ينظر: زيد عدنان ناجي ، اقليات العراق في العهد الملكي دراسة في الدور السياسي والبرلماني ، بيروت ، ٢٠١٥ ، ص١٦٤-١٦٥ .

(٧٣) عبدالهادي الجلبي(١٨٩٧-١٩٨٨): سياسي عراقي، ولد في بغداد ، وشغل مناصب وزارية في العهد الملكي في العراق ، كان مقربا من نوري السعيد وعضوا في حزبه حزب الاتحاد الدستوري ، وكان عينا في مجلس الأعيان في العهد الملكي، وهو صاحب المبرات الخيرية في الكاظمية والعراق كافة، وقد بنى أول مستشفى متخصص للأطفال (مستشفى أطفال الكاظمية) ، كما كان أحد أعضاء اللجنة الثلاثية التي يعينها الملك للقيام بمهمات الملك عند سفر الملك إلى خارج العراق طبقاً للدستور الملكي، ذلك إن الدستور منح الملك تعيين هيئة من ثلاثة أشخاص تقوم بالمهمات الملكية في حالة غياب الملك ، وقد اشغل عبد الهادي الجلبي عضوية هذه الهيئة مرتين أولهما عام ١٩٥٦ وثانيهما عام ١٩٥٨ ، ابنه رشدي عبد الهادي الجلبي فقد كان نائبا عن الكاظمية عام ١٩٤٨ ، وابنه الأصغر أحمد عبد الهادي الجلبي السياسي المعروف المتوفى عام ٢٠١٥. للمزيد ينظر: رؤوف البحراني ، مذكرات رؤوف البحراني: لمحات عن وضع العراق منذ تأسيس الحكم الوطني عام ١٩٢٠ ولغاية عام ١٩٦٣ ، اعداد وتحقيق محمد حسن الزبيدي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٩ .

(٧٤) د.ك.و. ، البلاط الملكي ، الملفة ١٠٠٩ ، الاجراءات المتخذة في زمن الحرب العالمية الثانية ، و٢١٤ ، ص٢٩ .

(٧٥) مجلة غرفة تجارة بغداد ، ج ٨ ، تشرين الاول ١٩٣٩ ، ص١٠٠٤ .

(٧٦) د.ك.و. ، وزارة المالية ، الملفة ٥٢ ، لائحة تنظيم الحياة الاقتصادية ، القسم الثالث ، و٥ ، ص٥ .

(٧٧) وزارة العدل ، مجموعة الانظمة والقوانين لعام ١٩٣٩ ، ص٢٠٣ .

(٧٨) مجلة غرفة تجارة بغداد ، ج٩ و ج١٠ ، في تشرين الاول ١٩٤٠ ، ص٨٢٠ و ص٩٠٦ .

(٧٩) مجلة غرفة تجارة بغداد ، ج٥ ، ايار ١٩٤٠ ، ص٤٧٠ .

(٨٠) صحيفة الوقائع العراقية (بغداد) ، العدد ١٩٧٧ في ٣ كانون الاول ١٩٤١ ؛ مجلة غرفة تجارة بغداد ، ج١ ، كانون الثاني ١٩٤٢ ، ص٨٢ .

(81) PRO.F.O: 371, 31371, E1460-204-93-March, 15/1/1942, From Cornwallis to mr. Eden.

(٨٢) د. ك. و. ، وزارة المالية ، الملفة ١٣٨٢ ، الحنطة ، و٢٢ ، ص٢٧-٢٨ .

(٨٣) خيري الدين العمري ، مذكرات شخصية للمدة من ١٩٣٢-١٩٤٩ ، ج٢ ، ص٣٤ .

(٨٤) م.م.ن. ، الدورة الانتخابية الحادية عشر – الاجتماع غير الاعتيادي ، لعام ١٩٤٧ ، تقرير عن اعمال اللجنة الدائمة في الاجتماع ، ص٣٦ .

(٨٥) جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ -١٩٥٣ , مطبعة النعمان , النجف , ١٩٧٦ ، ص١٣١ .

(٨٦) د.ك.و. ، البلاط الملكي ، الملفة ٥٢١ ، قرارات مجلس الوزراء ، ١٩٤٢ ، و٥ ، ص١٣ ؛ د.ك.و. ، البلاط الملكي ، الملفة ٥٢٥ ، قرارات مجلس الوزراء ، ١٩٤٢ ، و٢٩ ، ص١٤ .

(٨٧) صحيفة العراق (بغداد) ، العدد ٥٩٨٥ في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٢ .

(٨٨) صحيفة صوت الاهالي (بغداد) ، العدد ٢٦٤٣ في ١٨ اب ١٩٤٤ .

(٨٩) علي محمود الشيخ علي ، مذكرات وتعليقات ، ج١ ، تحقيق محمد حسين الزبيدي ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص١١٣ .

(٩٠) كاراكتاكوس ، ثورة العراق ، تر: خيري حماد ، بيروت ، د.ت ، ص٢٩ .

(٩١) ضياء الحيدري ، المصدر السابق ، ص١٠٤ .

(٩٢) م.م.ن. ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع العادي ، لعام ١٩٤٤ ، ص١٣١ .

(٩٣) ضياء الحيدري ، المصدر السابق ، ص١٠٤ .

(٩٤) المجموعة الاحصائية العامة لعام ١٩٤٢ و ١٩٤٨ ، الجدول رقم ٦٨ و٩٦ ، ص٦٨ و ص٧٩ .

(٩٥) هوشيار معروف ، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص٤٨٣-٤٨٤ .

(٩٦) المصدر نفسه ، ص٤٨٤.

(٩٧) سعيد عبود السامرائي ، التطور الاقتصادي الحديث في العراق ، وزارة الاعلام ، بغداد ، ١٩٧٧، ص٢٩٧.

المصادر

١- ابراهيم الراوي ، من الثورة العربية الى العراق الحديث ، بيروت ، ١٩٦٩ .

٢- اسماعيل احمد ياغي ، تطور الحركة الوطنية العراقية ١٩٤١-١٩٥٢ ، بغداد ، ١٩٧٩ .

٣- براين بوند ، الحرب والمجتمع في اوربا ١٨٧٠-١٩٧٠ ، تر: سمير عبدالرحيم الجلبي ، بغداد ، ١٩٨٨.

٤- تقرير وزير المالية عن الميزانية العامة ١٩٥٣-١٩٥٤ ، مجلة التجارة ، ج٣ ، اذار ١٩٥٣ .

٥- حامد فرج عبدالحسين ,علي ممتاز الدفتري ودوره السياسي في العراق محطات في تاريخ العراق السياسي في العهد الملكي ١٩٤٠-١٩٥٨ ، دار امجد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٧ .

٦- حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية-مفاهيم-احداث-احزاب-شخصيات ، ط٢ ، مؤسسة المعارف للمطبوعات ، بيروت ، ٢٠١٣ .

٧- حسين عمر ، اقتصاديات الحروب ، القاهرة ، ١٩٥٦ .

٨- خليل علي مراد ، تطور السياسة الامريكية في منطقة الخليج العربي ١٩٤١-١٩٤٧ ، بغداد ، ١٩٨٠ .

٩- خيري الدين العمري ، مذكرات شخصية للمدة من ١٩٣٢-١٩٤٩ ، ج٢ .

١٠- دار الكتب والوثائق ، البلاط الملكي ، الملفة ٥٢١ و ٥٢٥، قرارات مجلس الوزراء ، ١٩٤٢ ، و٥ و ٢٩

١١- دار الكتب والوثائق ، البلاط الملكي ، الملفة ٧٠٢ (المتفرقة) ، الوثيقة ٦١ .

١٢- دار الكتب والوثائق . البلاط الملكي ، الملفة ١٠٠٩ ، الاجراءات المتخذة في زمن الحرب العالمية الثانية ، و٢١٤

١٣- دار الكتب والوثائق ، وزارة المالية ، الملفة ٣٧٧ ، لائحة مرسوم الحياة الاقتصادية ، و٢٠٢ و ١٣

١٤- رؤوف البحراني ، مذكرات رؤوف البحراني: لمحات عن وضع العراق منذ تأسيس الحكم الوطني عام ١٩٢٠ ولغاية عام ١٩٦٣ ، اعداد وتحقيق محمد حسن الزبيدي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٩ .

١٥- زهير علي احمد ، التموين في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة الموصل ١٩٨٩ .

١٦- زيد عدنان ناجي ، اقليات العراق في العهد الملكي دراسة في الدور السياسي والبرلماني ، بيروت ، ٢٠١٥ .

١٧- ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث من عام ١٩٠٠-الى عام ١٩٥٠ ، ج٢ ، تر: سليم طه التكريتي ، مطبعة حُسام ، بغداد ، ١٩٨٨ .

١٨- سعيد عبود السامرائي ، التطور الاقتصادي الحديث في العراق ، وزارة الاعلام ، بغداد ، ١٩٧٧ .

١٩- سعيد عبود السامرائي ، التنظيم الاقتصادي في الحرب ، مطبعة الجيش العراقي ، بغداد ، ١٩٦٩ .

٢٠- سليمان فيضي ، في غمرة النضال ، بغداد ، ١٩٥٢ .

٢١- شريف خشن شامخ الشويلي ، عبد الكريم الازري حياته ودوره الاداري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٤٦، رسالة ماجستير غير منشورة ، ، كلية الآداب ، جامعة بغداد، ٢٠١١

٢٢- ضياء الحيدري ، الادارة والاداريون في العراق ، بغداد ، ١٩٦٣ .

٢٣- عبدالحسين زيني ، تطور الاحصاءات الاقتصادية في العراق ، بغداد ، ١٩٧٥ .

٢٤- عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٦ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٥.

٢٥- علي جودت الايوبي ، ذكريات ، بغداد ، ١٩٦٧ .

٢٦- علي محمود الشيخ علي ، مذكرات وتعليقات ، ج١ ، تحقيق محمد حسين الزبيدي ، بغداد ، ١٩٨٥.

٢٧- كاثلين ام لانكلي ، تصنيع العراق ، تر: محمد الطائي وخطاب العاني ، بغداد ، ١٩٦٣.

٢٨- كاراكتاكوس ، ثورة العراق ، تر: خيري حماد ، بيروت ، د.ت .

٢٩- المجموعة الاحصائية العامة لعام ١٩٤٢ و ١٩٤٨ ، الجدول رقم ٦٨ و٩٦ .

٣٠- مجموعة مؤلفين ، العراق في التاريخ ، بغداد ، ١٩٨٣.

٣١- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الحادية عشر – الاجتماع غير الاعتيادي ، لعام ١٩٤٧ ، تقرير عن اعمال اللجنة الدائمة في الاجتماع .

٣٢- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٤٣ .

٣٣- محمد حديد ، مشكلة الارصدة الإسترلينية ، بغداد ، ١٩٤٧ .

٣٤- محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ١٨٦٤-١٩٥٨ ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٦٥.
٣٥- محمد مهدي كبه ، مذكراتي في صميم الاحداث ، ١٩١٨-١٩٥٨ ، بيروت ، ١٩٦٥ .
٣٦- مظفر حسين جميل ، سياسة العراق التجارية ، القاهرة ، ١٩٤٩ .
٣٧- مير بصري ، مباحث في الاقتصاد العراقي ، بغداد ، ١٩٤٨ .
٣٨- ناظم الزهاوي ، تجارة العراق الخارجية وسياسة الاستيراد ، مجلة غرفة تجارة بغداد ، ج٩ ، بغداد ، ١٩٥٢ .
٣٩- هوشيار معروف ، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال ، بغداد ، ١٩٧٧.
٤٠- وزارة العدل ، مجموعة الانظمة والقوانين لعام ١٩٣٩ .
٤١- الياهو دنكور ، محمود فهمي درويش ، دليل العراق الرسمي لعام ١٩٣٦ ، مطبعة وزارة الداخلية ، بغداد ، ١٩٣٦ .
٤٢- تقرير غرفة تجارة بغداد ، ١٩٣٨-١٩٣٩ .
٤٣- صحيفة الرقيب (بغداد) ، العدد ١٤٠ في ٧ ايلول ١٩٣٩ .
٤٤- صحيفة الرقيب (بغداد) ، العدد ١٤١ في ٢٠ ايلول ١٩٣٩ .
٤٥- صحيفة الرقيب(بغداد) ، العدد ١٣٧ في ٦ ايلول ١٩٣٩ .
٤٦- صحيفة العراق (بغداد) ، العدد ٥٩٨٥ في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٢ .
٤٧- صحيفة الوقائع العراقية (بغداد) ، العدد ١٧٣٤ في ١١ ايلول ١٩٣٩ .
٤٨- صحيفة الوقائع العراقية (بغداد) ، العدد ١٧٣٦ في ١٢ ايلول ١٩٣٩ .
٤٩- صحيفة الوقائع العراقية (بغداد) ، العدد ١٩٧٧ في ٣ كانون الاول ١٩٤١ .
٥٠- صحيفة صوت الاحرار (بغداد) ، العدد ١٠٠ في ١٩ ايلول ١٩٤٦ .
٥١- صحيفة صوت الاهالي (بغداد) ، العدد ٢٦٤٣ في ١٨ اب ١٩٤٤ .
٥٢- صحيفة فتى العراق (بغداد) ، العدد ٤٨٦ في ٢٢ حزيران ١٩٤٥ .
٥٣- مجلة اخبار الحرب والعالم ، العدد ٨٣ في ٢١ اذار ١٩٤٥ .
٥٤- مجلة اخبار الحرب والعالم ، العدد ٨٧ في ١٦ ايار ١٩٤٥ .
٥٥- مجلة الجامعة المستنصرية ، العدد ٢ ، ١٩٧١ .
٥٦- مجلة غرفة تجارة بغداد ، بغداد ، ج٧،ج٨ ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٤٥ . .
٥٧- مجلة غرفة تجارة بغداد ، ج١ ، كانون الثاني ١٩٤٢ .
٥٨- مجلة غرفة تجارة بغداد ، ج٣ ، اذار ١٩٤٠ .
٥٩- مجلة غرفة تجارة بغداد ، ج٥ ، ايار ١٩٤٠ .

Resources

1- Ibrahim Al-Rawi, From the Arab Revolution to Modern Iraq, Beirut, 1969.
2- Ismail Ahmed Yaghi, The Development of the Iraqi National Movement 1941-1952, Baghdad, 1979.
3- Brian Bond, War and Society in Europe 1870-1970, see: Samir Abdel Rahim Chalabi, Baghdad, 1988.
4- The report of the Minister of Finance on the general budget 1953-1954, Al-Tijaria Journal, Volume 3, March 1953.
5- Hamid Faraj Abdul-Hussein, Ali Mumtaz Al-Daftary and his political role in Iraq Stations in Iraq's political history during the royal era 1940-1958, Dar Amjad for Publishing and Distribution, Amman, 2017.
6- Hassan Latif Al-Zubaidi, Encyclopedia of Iraqi Politics - Concepts - Events - Parties - Personalities, 2nd Edition, Al-Maaref Foundation for Publications, Beirut, 2013.
7- Hussein Omar, The Economics of Wars, Cairo, 1956.
8- Khalil Ali Murad, The Evolution of American Policy in the Arab Gulf Region 1941-1947, Baghdad, 1980.
9- Khair Al-Din Al-Omari, Personal Memoirs for the period from 1932-1949, Volume 2.
10- House of Books and Documents, Royal Court, File 521 and 525, Cabinet Resolutions, 1942, 5 and 29
11- House of Books and Documents, Royal Court, File 702 (Miscellaneous), Document 61.
12- House of Books and Documents. The Royal Court, File 1009, Measures taken in the Time of World War II, and 214
13- House of Books and Documents, Ministry of Finance, File 377, Regulations of the Economic Life Decree, 202 and 13
14- Raouf Al-Bahrani, Memoirs of Raouf Al-Bahrani: Glimpses of the situation of Iraq since the establishment of the national government in 1920 until 1963, prepared and investigated by Muhammad Hassan Al-Zubaidi, Arab Institute for Studies and Publishing, Beirut, 2009.
15- Zuhair Ali Ahmed, Supply in Iraq, an unpublished MA thesis, College of Arts, University of Mosul, 1989.
16- Zaid Adnan Naji, Iraq's Minorities in the Monarchy, A Study of the Political and Parliamentary Role, Beirut, 2015.
17- Stephen Hemsley-Loncrik, Modern Iraq from 1900 to 1950, Volume 2, t.: Salim Taha Al-Tikriti, Hussam Press, Baghdad, 1988.
18- Saeed Abboud Al-Samarrai, Modern Economic Development in Iraq, Ministry of Information, Baghdad, 1977.
19- Saeed Abboud Al-Samarrai, Economic Organization in War, Iraqi Army Press, Baghdad, 1969.
20- Suleiman Faydi, in the midst of the struggle, Baghdad, 1952.
21- Sharif Khashin Shamikh Al-Shuwaili, Abdul Karim Al-Azri, his life and his administrative and political role in Iraq until 1946, unpublished MA thesis, College of Arts, University of Baghdad, 2011
22- Diaa Al-Haidari, Administration and Administrators in Iraq, Baghdad, 1963.
23- Abdul-Hussein Zaini, The Evolution of Economic Statistics in Iraq, Baghdad, 1975.
24- Abdul Razzaq Al-Hasani, History of the Iraqi Ministries, Part 6, House of General Cultural Affairs, Baghdad, 1985.
25- Ali Jawdat Al-Ayoubi, memories, Baghdad, 1967.
26- Ali Mahmoud Sheikh Ali, Memoirs and Commentaries, Volume 1, Investigated by Muhammad Hussein Al-Zubaidi, Baghdad, 1985.
27- Kathleen M. Lankley, Industrialization of Iraq, tr: Muhammad Al-Tai and Khattab Al-Ani, Baghdad, 1963.
28- Karactakos, The Iraq Revolution, see: Khairy Hammad, Beirut, d.
29- General Statistical Group for the year 1942 and 1948, Table No. 68 and 96.
30- A group of authors, Iraq in History, Baghdad, 1983.
31- Minutes of the House of Representatives, the eleventh electoral session - the extraordinary meeting, for the year 1947, a report on the work of the Standing Committee at the meeting.
32- Minutes of the House of Representatives, the tenth electoral session, the regular meeting of 1943.
33- Muhammad Hadid, The Problem of Sterling Stocks, Baghdad, 1947.

34- Muhammad Salman Hassan, The Economic Development in Iraq 1864-1958, Al-Asriyya Library for Printing and Publishing, Beirut, 1965.
35- Muhammad Mahdi Kabbah, My Memoirs in the Heart of the Events, 1918-1958, Beirut, 1965.
36- Muzaffar Hussein Jamil, Iraq's Trade Policy, Cairo, 1949.
37- Mir Basri, Investigations in the Iraqi Economy, Baghdad, 1948.
38- Nazem Al-Zahawi, Iraq's foreign trade and import policy, Baghdad Chamber of Commerce Journal, Volume 9, Baghdad, 1952.
39- Hoshyar Maarouf, The Iraqi Economy between Dependency and Independence, Baghdad, 1977.
40- Ministry of Justice, Group of Regulations and Laws for the year 1939.
41- Eliyahu Dankur, Mahmoud Fahmy Darwish, The Official Iraq Guide for the year 1936, Ministry of Interior Press, Baghdad, 1936.
42- Baghdad Chamber of Commerce Report, 1938-1939.
43- Al-Raqeeb newspaper (Baghdad), issue 140 on September 7, 1939.
44- Al-Raqeeb newspaper (Baghdad), issue 141 on September 20, 1939.
45- Al-Raqeeb newspaper (Baghdad), issue 137 on September 6, 1939.
46- Al-Iraq newspaper (Baghdad), issue 5985, January 15, 1942.
47- The Iraqi Gazette (Baghdad), No. 1734 on September 11, 1939.
48- The Iraqi Gazette (Baghdad), No. 1736 on September 12, 1939.
49- The Iraqi Gazette (Baghdad), issue 1977, on December 3, 1941.
50- Sawt Al-Ahrar newspaper (Baghdad), issue 100 on September 19, 1946.
51- Sawt Al-Ahali Newspaper (Baghdad), issue 2643, August 18, 1944.
52- Fata al-Iraq newspaper (Baghdad), issue 486 on June 22, 1945.
53- News of War and the World magazine, issue 83 on March 21, 1945.
54- News of War and the World magazine, No. 87 on May 16, 1945.
55- Al-Mustansiriya University Journal, No. 2, 1971.
56- Baghdad Chamber of Commerce Magazine, Baghdad, Volume 7, Part 8, September, October 1945.
57- Baghdad Chamber of Commerce Magazine, Volume 1, January 1942.
58- Baghdad Chamber of Commerce Magazine, Volume 3, March 1940.
59- Baghdad Chamber of Commerce Magazine, vol. 5, May 1940.

Tikrit University
College of Arts

جامعة تكريت

Journal of Al- Farahidi's Arts

A Quartly Academic Journal of The College of Arts - Tikrit

ISSN: 2074-9554 (Print)
ISSN: 2663-8118 (Online)

Deposit Number in The National Library and Documents in Baghdad: 1602 For Year: 2011

Volume (14) Issue (50) June 2022 Second Part